

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية خلال الفترة 2005-2014.

أ. فرج الله أحلام
جامعة سطيف 1

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على البنوك الإسلامية، حيث تم اختيار عينة من البنوك الإسلامية من دولة الكويت، وتحليل أهم مؤشرات المصرفية، وكذا قياس مدى استقرارها خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية نهاية سنة 2014. لكي تكون النتائج المستخلصة ذات مغزى ومدلول واضح، فقد انتهج في هذه الدراسة نهجاً مقارناً باختيار عدد من البنوك التقليدية لنفس الدولة وإحضار مؤشرات المماثلة للتحليل خلال المدة نفسها، ومقارنة نتائجها مع نتائج البنوك الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، البنوك التقليدية، الأزمة المالية العالمية، الاستقرار المالي، القطاع المصرفي الكويتي.

Résumé:

Cette étude vise à faire la lumière sur l'impact de la crise financière mondiale de 2008 sur les banques coté en bourse de l'État du Koweït, pour ce faire un échantillon a été choisi parmi les banques islamiques et conventionnelles Koweïtienne, une analyse des plus importants indicateurs bancaire, ainsi que la mesure de la stabilité financière de l'échantillon choisi au cours de la période allant de 2005 jusqu'à la fin de l'année 2014 a été établi via la méthode de scoring établie par Altman (z score). Afin que les résultats obtenus soit significatifs et révélateurs, cette étude c'est notamment appuyée sur une approche comparative entre les résultats des indicateurs de stabilité financière des banques islamiques et conventionnelles.

Mots-clés: les banques islamiques, les banques conventionnelles, la crise financière mondiale, la stabilité financière, le secteur bancaire koweïtien.

مقدمة:

إن الأزمة المالية التي أَلقت بظلالها على الاقتصاد العالمي سنة 2008 لم يكن لها مثيل في التاريخ حسب رأي الكثير من المختصين -حتى أزمة الكساد العظيم في الثلاثينيات من القرن الماضي-، وترجع أهميتها التاريخية لأنها لم تثر تساؤلات حول تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي، ومن ثم حدوث كساد فحسب، بل أثارَت قضية أكثر أهمية وعمقا، ألا وهي قضية إعادة النظر في النظام الرأسمالي في حد ذاته، ففي ظل الرأسمالية تحوّل الاقتصاد العالمي من اقتصاد حقيقي إلى اقتصاد مالي (رمزي)، أي من اقتصاد قائم على الإنتاج والاستثمار والعمل، إلى اقتصاد وهمي قائم على المضاربة والمقامرة، والمخاطرة في المشتقات والخيارات والمستقبليات وغيرها، ففي الوقت الذي يبلغ حجم الإنتاج العالمي الحقيقي 48 ألف مليار دولار، يبلغ حجم الأصول المتداولة في الأسواق المالية 144 ألف مليار دولار، وهي نقود وهمية تتركز على وعود الدفع والنقود المشتقة القائمة أصلا على المضاربات، حيث يشوبها العديد من الانحرافات والمخالفات والممارسات والأخلاقية التي تقود إلى أضرار جسيمة بالتعاملين وبالسوق والتي تؤدي لانهايارها، وهي ما أطلق عليه الخبراء الاقتصاديون بالفقاعات المالية التي تهدد بالانفجار في أي لحظة، هذا ما أكده الواقع بدءاً من أزمة الكساد العظيم سنة 1929 حتى أزمة سنة 2008 التي بدأت كأزمة رهون عقارية بالولايات المتحدة الأمريكية، وسرعان ما تحولت إلى أزمة مالية عالمية.

في المقابل أوجبت الشريعة الإسلامية مبادئ وأخلاق أساسية ضبطت بها عمليات التعامل بالمال، فحرمت الربا والفائدة أشد التحريم، ومنعت بيع الديون والاتجار بها ولو كانت ديوناً غير ربوية، وتعتمد في عمليات التمويل والاستثمار على المشاركة في الربح والخسارة بين البنك والعميل بعيداً عن مجالات الاستثمار الضارة والخبثية، وتحرم الربح دون مخاطرة، وتنتظر المعسر إلى أن تيسر أموره وتوخي المعايير الأخلاقية في المعاملات، وتشكّل هذه المبادئ في مجموعها أساساً تنظيمياً

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

وتشريعيًا تضمن بها الاستقرار المالي ومن ثم تجنب حدوث الأزمات المالية، الشيء الذي شجع الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم على النظر في حلول مالية بديلة، تركزت في مجملها على الاهتمام بالتمويل الإسلامي باعتباره نموذجًا بديلاً، والذي تعد البنوك الإسلامية أهم المؤسسات الرائدة والمجسدة لخصوصيته، لذا أصبح من الضروري إبراز قدرة الصيرفة الإسلامية على مواجهة هذه الأزمات.

تتميز الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في اتساع نطاق تأثيرها، وإن كان بدرجات متفاوتة على جميع دول العالم بلا استثناء، وذلك كنتيجة للعولمة الاقتصادية والتداخل ما بين اقتصاديات العالم، ودول مجلس التعاون الخليجي - دولة الكويت إحداهما - تعد من أكثر الاقتصاديات العربية انفتاحا على العالم الخارجي نتيجة السياسات الاقتصادية التي تم انتهاجها منذ عدة سنوات، وبشكل خاص سياسات التجارة الخارجية وسياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تعتبر الاستثمارات الخليجية في الخارج، والاستثمارات الأجنبية في دول الخليج من أبرز المؤشرات التي تعكس درجة الترابط بين هذه الاقتصاديات والاقتصاد العالمي، لذا نجد أن الأزمة المالية العالمية وما أعقبها من ركود في الاقتصاد العالمي، كان لها بالغ الأثر على الاقتصاد الخليجي، حيث تراجع النمو فيها نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي، وتقليص الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما أن اعتماد تلك الدول على الإيرادات النفطية في تمويل أنشطتها الاقتصادية، ساعد إلى حد كبير في تأثرها بالأزمة المالية حين انخفضت أسعار النفط والغاز عالميًا، وقد تراجعت أسواق المال الخليجية بشدة نتيجة انفتاحها وترابطها بالأسواق المالية العالمية. من الطبيعي أن تتأثر المصارف بتلك الأحداث، إذ تعتبر الخط الفاصل الذي يكشف عن حقيقة الاستقرار الاقتصادي والمالي في أي اقتصاد من عدمه، وقامت الحكومات والبنوك المركزية بالتدخل بقوة للحد من هذه التداعيات عن طريق إتباع برامج وتحفيز استثنائية، وضخ كميات كبيرة من السيولة المالية في المؤسسات المالية بما فيها المصارف.

كان للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 تأثيرات سلبية على القطاع المصرفي الكويتي، بدت جليا في انخفاض الطلب على القروض نتيجة للتباطؤ الاقتصادي المحلي والعالمي، وكذا تشديد شروط الاقتراض من قبل البنك المركزي الكويتي، وتعثر بعض العملاء عن السداد وبشكل خاص شركات الاستثمار، إضافة إلى انخفاض السيولة الموجودة في سوق الاقتراض بين البنوك (Interbank Market) نتيجة لتحفظ البنوك في توفير سيولة لإقراض بعضها البعض¹.

لأجل التخفيف من حدة التوترات الناتجة عن الأزمة المالية، سعت الحكومة الكويتية جاهدة لتدارك الأمر عن طريق ضخ مليار دينار كويتي كسيولة في الأسواق، وكذا عرض البنك المركزي أموالا ليلية واحدة، ولأسبوع، ولشهر قصد توفير السيولة للبنوك، خاصة بعد هبوط أسعار البورصة، بالإضافة إلى خفض نسبة الفائدة إلى حدود 1.5%²، وخفض البنك المركزي الكويتي لسعر الخصم* بخمسين نقطة أساس إلى حدود 2.5%³.

على ضوء ما تم عرضه، يمكن بلورة إشكالية الدراسة المقدمة في السعي للإجابة عن التساؤل التالي:

ما مدى تأثير الأزمة المالية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية؟

منطلقين في ذلك من فرضية:

أن طبيعة عمل البنوك الإسلامية من حيث تطبيقها لمختلف أسس وضوابط الاقتصاد الإسلامي، جعلت البنوك الإسلامية الناشطة في دولة الكويت عن منأى من التأثيرات السلبية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

تكمن أهمية الدراسة في كون الأزمة المالية العالمية بالرغم من سلباتها الكبيرة، فرصة تاريخية للقطاع المالي الإسلامي لإثبات جدارته ونجاحه في الصمود أمام مثل هذه الأزمات من جهة، ومن جهة أخرى إلقاء الضوء على الاقتصاد

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء وإستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

الإسلامي كنموذج علمي وتنموي بديل وسليم كفيل بمنافسة النظرية الرأسمالية على المستوى الدولي، والمشاركة الفعالة في اقتراح الحلول المثلى لمعالجة وتفادي تكرار حدوث الأزمات المالية.

يهدف البحث إلى تبين قدرة الصيرفة الإسلامية على التكيف ومسايرة التطورات العالمية، من خلال قدرتها على تجاوز الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وفعاليتها في تعزيز الاستقرار المالي، وكفاءتها على المنافسة والتميز في ظل التغيرات العالمية الراهنة.

- منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والاستقرائي، من خلال اختبار الفرضية وتحليل النتائج المتعلقة بمدى تأثر أداء البنوك الإسلامية بالأزمة المالية لسنة 2008، ومقارنتها بمدى تأثر أداء البنوك التقليدية للفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2014، وذلك عن طريق اختيار عينة تشتمل على عدد من البنوك الإسلامية وعدد من البنوك التقليدية، ودراسة البيانات المتعلقة بالفترة موضوع الدراسة، وذلك عن طريق جمع البيانات من التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك الكويتية، والمنشورة في المواقع الخاصة بها، ومواقع التداول، وكذلك الاستعانة بتقارير البنك المركزي الكويتي، تم اختيار الامتداد الزمني للدراسة بعناية - تمتد فترة الدراسة على مدى عشر سنوات - للتمكن من تحديد واضح للمؤشرات الأساسية ومدى تأثر أداء البنوك قيد الدراسة قبل اندلاع الأزمة، وكذا أثناء الأزمة وما بعد الأزمة.

كما تم الاستعانة في هذا البحث باستخدام الأسلوب التحليلي الإحصائي والقياسي في الدراسة، حيث قمنا بقياس الاستقرار المالي لمجموعة من البنوك بغرض إبراز تصور عام عن مدى حصانة كل نوع (تقليدية vs إسلامية) من تلك البنوك تجاه الأزمات المالية، وللوصول إلى الغاية المرجوة تم الاعتماد على نموذج حساب الاستقرار المالي z_score .

- العينة المختارة: تم اختيار 8 بنوك من أصل 10 المدرجة في بورصة الكويت: ثلاثة بنوك إسلامية **، وخمسة بنوك تقليدية ***.

البنوك الكويتية	تاريخ التأسيس	عدد الفروع المحلية	رأس مال البنك (ألف دولار أمريكي)	متوسط إجمالي الموجودات	حجم رسملة السوق
البنوك الإسلامية Islamic Banks					
1- بيت التمويل الكويتي	1977	60	1 026 126.85	36 353 827,5	كبير
2- بنك بوبيان	2004	24	617 705.64	3 590 377	كبير
3- بنك الكويت الدولي	1973	25	366 516.28	3 642 447,66	متوسط
البنوك التقليدية Conventional Banks					
1- بنك الكويت الوطني	1952	66 فرع محلي و14 في الخارج	1 538 218.62	41 267 667,4	كبير
2- بنك الخليج	1960	56	930 349.69	15 750 865,3	كبير
3- البنك التجاري الكويتي	1960	51	449 442.83	12 563 769,8	كبير
4- البنك الأهلي الكويتي	1967	30 فرع محلي و2 في الخارج	534 673.09	9 892 446,77	كبير
5- بنك برقان	1976	27	545 884.25	13 098 863,9	كبير

الجدول رقم 01: ملخص عن بنوك عينة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المواقع الرسمية لبنوك عينة الدراسة وتقاريرهم المالية.

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

- أسباب الاختيار: تمحور خيارنا على البنوك الناشطة في دولة الكويت، كون هذه الأخيرة تمتاز عن باقي الدول الإسلامية الأخرى ب:

- تمتاز دولة الكويت بانفتاح دولي مناسب على الأسواق المالية العالمية، ليكون الحديث عن تأثير بنوكها بالأزمة المالية العالمية حديثاً ممكناً، وتكون النتائج التي يتم التوصل إليها نتائج واقعية، لذلك فكل بنوك عينة الدراسة مدرجة في السوق المالية، كما ان مؤسسات الاستثمار في الكويت تحوز على أصول أجنبية تشكل نحو نصف مجموع المطالبات، وعليها خصوم أجنبية تتضمن حوالي ربع مجموع الالتزامات⁴؛

- يمتاز نظام هذه الدولة بازواجيه النظام البنكي؛ أي أن البنوك التقليدية تعمل جنباً إلى جنب مع البنوك الإسلامية في نفس البيئة، وتخضع لنفس الظروف الاقتصادية، كما أن النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية ممنوعة في الكويت، ما يجعل من تحليل نتائج المقارنة أكثر واقعية؛

- للكويت دور ريادي في مجال الصيرفة الإسلامية، حيث جرى فيها إنشاء ثاني مصرف يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في منطقة الخليج العربي وهو بيت التمويل الكويتي عام 1977، وينتصف عدد البنوك المحلية فيها بين الإسلامية والتقليدية في ظاهرة تعتبر الأولى من نوعها في دول الخليج العربية، بل وحتى على مستوى العالم، بوجود عشرة بنوك محلية، خمسة تقليدية وخمسة عاملة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، إضافة إلى فرع بنك الراجحي السعودي، و54 صندوق استثماري إسلامي مقابل 52 تقليدي، و47 شركة استثمارية إسلامية مقابل 41 تقليدية (أنظر الملحق رقم 01)، وتستحوذ المؤسسات الإسلامية على حصة متزايدة - تزيد عن الثلث - من الحجم الكلي للمعاملات المالية للسوق؛

- تستحوذ البنوك التقليدية على حصة 60.5% من القطاع المصرفي مقابل 38.7% للبنوك الإسلامية*، وهو ما يؤكد على فاعلية الجهود المبذولة في الكويت لضمان مبدأ تكافؤ الفرص لكلا النوعين⁵؛

- ساهمت أصول المصارف الإسلامية في الكويت بنسبة 9% من إجمالي أصول المصارف الإسلامية العالمية في عام 2012⁶؛

- وفرت دولة الكويت المتطلبات التشريعية للبنوك الإسلامية بصدور القانون رقم (30)* لسنة 2003، بإضافة قسم خاص بهذا النوع من المصارف إلى قانون البنك المركزي، مما أوجد مظلة قانونية تضمن التوسع وتحقيق المنافسة في تلك الصناعة، وقد نظم القانون أيضاً رقابة وإشراف البنك المركزي على هذه المؤسسات في إطار تحقيق أهدافه ومسؤولياته، سواء في مجال إدارة السياسة النقدية والائتمانية، أو في مجال الرقابة على الجهاز المصرفي، فضلاً عما أتاحه هذا القانون أيضاً من فرصة أمام البنوك الراغبة في التحول إلى بنوك تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ووفقاً للقواعد التي حددها بنك الكويت المركزي⁷؛

- تغطي المصارف الإسلامية في الكويت بحصة سوقية ملحوظة ضمن جهازها المصرفي، وعلى مستوى أهميتها في العمل المصرفي الإسلامي العالمي على حد السواء، حيث استحوذ قطاع البنوك الإسلامية على 42% من إجمالي أصول القطاع المصرفي في الاقتصاد خلال العام 2012، وهي أعلى نسبة على مستوى منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والعالم أجمع، وبجانب ذلك احتلت الكويت المرتبة الثانية خليجياً بعد قطر في نسبة التمويل إلى الودائع والبالغة نحو 92.1% الأمر الذي يدل على أهمية تلك الصناعة في الاقتصاد الكويتي⁸؛

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

- يعد النظام المصرفي الإسلامي الأكثر نمواً في الكويت بمعدل نمو بلغ 23.2% في الفترة ما بين عامي 2002 و2008 مقارنة بحوالي 14.3% للنظام المصرفي التقليدي⁹.

- الدراسات السابقة: من بين ما تم الاطلاع عليه من مراجع مختلفة، وله علاقة بموضوع بحثنا نجد:

1- ورقة عمل بعنوان: "البنوك الإسلامية والاستقرار المالي تحليل تجريبي"، أعدها الباحثان مارتن شيهاك وهيكو هيس من صندوق النقد الدولي، نشرت في جانفي 2008، الهدف الأساسي للورقة هو التعرف على مدى استقرار المصارف الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية، حيث قام الباحثان بتحليل تجريبي ممتد عبر عشرين دولة وخلال فترة اثني عشرة سنة (1993-2004)، تحليل الورقة ونتائجها مبنية على استخدام معيار إحصائي يعرف بمعيار (Z-score) z ، بعد قيام الباحثين بالحسابات المختلفة لقيم معيار الفشل المالي (z) توصلوا إلى النتائج التالية:

- المصارف الإسلامية الصغيرة أكثر استقراراً من المصارف التجارية الصغيرة؛
- المصارف التجارية الكبيرة أكثر استقراراً من المصارف الإسلامية الكبيرة؛
- المصارف الإسلامية الصغيرة أكثر استقراراً من المصارف الإسلامية الكبيرة.

غير أن هذه الدراسة لم تتعرض لتداعيات الأزمة المالية العالمية على استقرار البنوك الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية، كون الامتداد الزمني للدراسة امتد في السنوات التي سبقت حدوث الأزمة المالية، والتي عرفت نوعاً من الاستقرار المالي على المستوى العالمي، ما يجعل النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة حول الاستقرار المالي لهذه البنوك نسبي.

2- أعمال الباحثان: "Jemma Dridi" و"Maher Hasan" التي نشرها صندوق النقد الدولي سنة 2010، حيث اهتمت هذه الدراسة بتقييم أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية خلال الأزمة العالمية الأخيرة من سنة 2007 إلى 2009، حيث ركز الباحثان على تأثير الأزمة على الائتمان، الربحية، نمو الأصول البنكية، والتقييم الخارجي في الأسواق المالية (وكالات التقييم) في دول مجلس التعاون الخليجي، صف لها تركيا وماليزيا، التي تسيطر فيها البنوك على حصة كبيرة من نشاط السوق باستخدام نموذج الانحدار الخطي (VAR) لتفسير أثر الأزمة المالية على المؤشرات البنكية السابقة للنموذجين الإسلامي والتقليدي.

توصل الباحثان من خلال الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية كانت أفضل من البنوك التقليدية خلال فترة الأزمة، وأن الأزمة لم تؤثر سلباً على ربحيتها في عام 2008 كما هو الحال في البنوك التقليدية. بشكل خاص فإن محافظها الاستثمارية الأصغر والرافعة المالية الأدنى والتمسك بمبادئ الشريعة الإسلامية (الذي يمنعها من التمويل أو الاستثمار في نوع الأدوات المالية التي أثرت سلباً على منافسيها من البنوك التقليدية)، قد ساعدتها على تخفيف التأثير السلبي للأزمة على البنوك الإسلامية.

كما خلقت هذه الدراسة من المقارنة بين أداء البنوك الإسلامية والتقليدية بفترات قبل الأزمة، وتداعياتها المستقبلية (بعد نهاية الأزمة)، بل اكتفت بدراسة أداء البنوك خلال مرحلة اندلاع وتفشي الأزمة المالية العالمية، ما يجعل النتائج المتحصلة عليها نسبية، لأن أداء البنوك خلال فترة الأزمة قد يتأثر إيجابياً أو سلبياً جراء ردود الفعل والسياسات الإنقاذية التي تكون في غالبها غير مدروسة جيداً، والتي تهدف بالأساس إلى تخفيف أثار الأزمة - في فترة زمنية محددة - على البنوك بغض النظر عن مستوى أدائها المالي، لتمكينها من الصمود والاستمرار في مزاولتها نشاطها.

3- مداخلة بعنوان: "النموذج البنكي الإسلامي في ظل الأزمة المالية، حالة البنوك الخليجية 2009-2007"، أعدها الباحثان: زواوي الحبيب ورديف مصطفى، قدمت في المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي والموسوم: النمو

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، والمنعقد بالدوحة دولة قطر من 18 إلى 20 ديسمبر 2011، حيث تضمنت عينة البحث أربعة بنوك إسلامية مدرجة في البورصات الخليجية، وتم تناول تطور ربحية الأصول والعوائد الشهرية لأسهم هذه الشركات للفترة ما بين 2007/01/01 إلى غاية 2009/12/31، كما تطرقت إلى اختبار نجاعة النموذج البنكي الإسلامي في ظل الأزمة المالية بدراسة قياسية للعلاقة بين الأرباح السنوية الصافية للبنوك الخليجية، وسعر صرف العملات الخليجية مقابل الدولار ما بين 1998-2009، باستعمال اختبار ديكي فولر (Dickey - Fuller) لمعرفة هل كانت متغيرات الدراسة مستقرة مع مرور الزمن، وذلك وفق برنامج الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية (Eviews5)، والاعتماد على نموذج ماركوفيتش (Markowitz) باستخدام نموذج البرمجة التربيعية قصد الوصول إلى تحديد واختيار المحفظة الاستثمارية المثلى.

توصلا الباحثان من خلال الدراسة إلى جملة من النتائج على رأسها ارتفاع الربحية المالية للأصول أثناء مرحلة انتعاش الأزمة، إضافة لنمو معتبر في حجم القروض الممنوحة قبل وبعد الأزمة، إضافة إلى إمكانية بناء محافظ استثمارية كفؤة لأسهم البنوك الإسلامية الخليجية تحقق عوائد مرتفعة بمخاطر محدودة خلال فترة الأزمة المالية على مستوى البورصات الخليجية. توصلا الباحثان في الأخير بصفة نسبية إلى إثبات نجاعة النموذج الإسلامي واعتباره أفضل السبل المتاحة لمواجهة مختلف المخاطر البنكية (خطر السوق، الصرف، القرض، السيولة، وخطر التشغيل) في ظل الشمولية المالية العالمية، مما يؤهله أن يكون نمجا بديلا حقيقيا في ظل المعطيات الاقتصادية الحالية، ما يفسر سعي بعض الدول المتطورة للاستفادة من مزايا هذا النموذج.

يمكن الإشارة إلى أن الدراسة لم تتطرق في فحواها إلى أوجه الاختلاف بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من حيث تأثيرها بتداعيات الأزمة المالية، وانحصرت زمنيا في مجال حدوث الأزمة المالية (2009/2007) ما يعكس غياب المقارنة بأداء البنوك الإسلامية والتقليدية للفترة التي سبقت حدوث الأزمة المالية، وتداعياتها وتأثيراتها البعيدة.

4- مداخلة بعنوان: "قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية"، من تقديم الباحثان حسن بلقاسم غصان وعبد الكريم أحمد قندوز في المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، المنعقد بالدوحة دولة قطر من 18 إلى 20 ديسمبر 2011، حيث يهدف هذا البحث إلى قياس مدى استقرار البنوك السعودية، معتمدين في ذلك على عينة من ستة بنوك منها أربعة تقليدية (بنك الرياض، البنك السعودي للاستثمار، البنك السعودي البريطاني والبنك السعودي الأمريكي)، وبنكان إسلاميان (بنك الراجحي، وبنك البلاد) من خلال معطيات ربع سنوية تمتد من سنة 2005 إلى 2009. يعتمد البحث على أدوات التحليل الإحصائي الأولي للوحة البيانات مثل اختبار لوحة جذر الوحدة، بالإضافة إلى صيغ من نموذج الاستقرار المالي z-score بهدف معرفة مدى استقرار المصارف في السعودية.

توصل الباحثان إلى جملة من النتائج، حيث يتبين من نموذج البيانات المدججة أن كل من بنك الاستثمار والبنك السعودي البريطاني وبنك البلاد تنفرد بمساهماتها الإيجابية والذاتية في مؤشرها للاستقرار المالي، بينما تنفرد مجموعة سامبا المالية، وبنك الراجحي وخاصة بنك الرياض بمساهماتها السلبية في استقرار مؤشرها للاستقرار المالي.

من بين ما تم التوصل إليه أن البنوك التي لديها نسبة القروض الممنوحة إلى الأصول (للبنك التقليدي) أو نسبة النشاطات التمويلية (للبنك الإسلامي) ذات مستوى مرتفع، تتجه نحو مؤشر متدني للاستقرار المالي، كما خلصت الدراسة لكون

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

القطاع المصرفي السعودي يشكو نسيباً من ضعف المنافسة، والتي تنعكس سلباً على الاستقرار المالي، كما يتجلى أن التواجد المتواضع للبنوك الإسلامية في القطاع المصرفي السعودي لا يشرحه التحسين الفعال لمؤشر الاستقرار المالي. رغم أهمية هذه الدراسة، إلا أن ما يمكن أن يعاب عليها هو عدم تغطيتها لكل البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية، حيث اقتصرت الدراسة على ستة بنوك من أصل عشرة (3 إسلامية + 7 تقليدية)، كما تم المبالغة في الاعتماد على الطرق الإحصائية المعقدة لقياس الاستقرار المالي ما يجعلها معقدة الفهم بالنسبة لغير المتخصصين في المجال الاقتصادي، كما أن هذه الدراسة أيضاً رغم أهميتها، فإنها اقتصرت على فترة اندلاع وتفشي الأزمة المالية العالمية دون رؤية لا قبلية ولا بعدية على مرحلة ظهور الأزمة المالية العالمية.

أولاً: أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الوضعية المالية وأداء البنوك الكويتية للفترة 2005-2014

تم الاعتماد في تحليل أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الوضعية المالية وأداء البنوك الإسلامية ومقارنتها بنظيرتها التقليدية بدولة الكويت على مجموعة من المعلومات المستقاة من القوائم المالية (الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفق النقدي) خلال الفترة 2005-2014، وسيتم مقارنة تطور الوضع المالي لبنوك عينة الدراسة باستخدام التحليل الأفقي (Horizontal Analysis)، والذي يقصد به دراسة القوائم المالية لعدة فترات مالية متتالية، وهو بمثابة تحليل يهتم بالاتجاه المالي خلال عدد من الفترات المالية عن طريق حصر وتحديد الفروق بين فترة مالية تتخذ كفترة أساس، وبين الفترة التالية لها مع حساب نسبة هذه الفروق، وعملية احتساب هذه الفروق تتم وفق الطريقة التالية:

$$\{ \text{نسبة المقارنة - سنة الأساس} / \text{سنة الأساس} \} * 100 = \text{نسبة التغير في سنة المقارنة.}$$

1- مقارنة تطور الوضع المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية في دولة الكويت للفترة 2005 - 2014

1-1: تطور نمو إجمالي الأصول: تشمل الأصول المبالغ النقدية لدى البنك، وتلك المودعة لدى مؤسسة النقد، وكذلك الاستثمارات التي قام بها البنك والقروض التي منحها، إلى جانب أصوله الثابتة، فهي تشمل جميع موجودات البنك وجميع حقوقه لدى الغير، وهي أيضاً تمثل الأوجه المختلفة لاستخدامات البنك لموارده.

يتم استخدام هذا المؤشر لمعرفة مدى كفاءة البنوك في المحافظة على وضعها المالي، وتتفاوت البنوك في قدرتها على زيادة إجمالي موجوداتها من بنك لآخر، والزيادة في موجودات البنوك دلالة كبيرة على قدرة البنك على النمو والنجاح، كما أن لها دلالة على مدى قدرته في توليد الإيرادات، لأن النمو في الموجودات لا يزيد في حجم الأموال التي يستطيع البنك استثمارها وحسب، بل يزيد في قدرته على الاستثمار في مشاريع ذات عوائد أعلى، أي أنه يتمكن من تحسين نوعية استثماراته، وهذا ينعكس بشكل مباشر على أداء البنك وتفوقه¹⁰.

يمكن عرض التغيرات الطارئة على إجمالي الأصول لبنوك الكويت في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: معدل نسبة التغير في إجمالي أصول البنوك الإسلامية والتقليدية للفترة 2005-2014

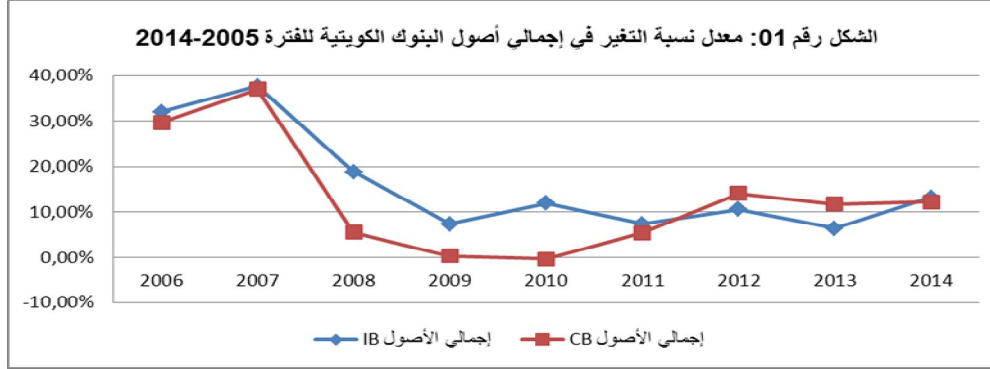
نسبة التغير/سنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الأصول CB	9947772,814	12897008,73	17663204,96	18646205,15	18716833,97	18653149,38	19671630,23	22444411,43	25081356,84	28145916,46
نسبة التغير CB%	-	29,65%	36,96%	5,57%	0,38%	-0,34%	5,46%	14,10%	11,75%	12,22%
إجمالي	6362723,73	8397066,62	11559062,2	13735803,0	14758609,3	16533290,1	17765786,0	19652116,5	20914742,6	23678915,5

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

الأصول IB	نسبة التغير IB%	-	31,97%	37,66%	18,83%	7,45%	12,02%	7,45%	10,62%	6,42%	13,22%
-----------	-----------------	---	--------	--------	--------	-------	--------	-------	--------	-------	--------

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لعينة البنوك محل الدراسة.

تسمح لنا معطيات الجدول من رسم الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن هناك زيادة مستمرة في متوسط حجم الأصول لدى كل البنوك، غير أن متوسط حجم الأصول لعينة البنوك التقليدية كان أكبر دائما من متوسط حجم أصول البنوك الإسلامية خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى حداثة تجربة البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية بالمنطقة، والتي لها تاريخ طويل وأحجام كبيرة، وكان للاستثمار الأجنبي فيها نصيب لا يستهان به.

إن معدلات التغير في نسبة النمو السنوية لإجمالي الأصول خلال مرحلة الدراسة تبين لنا:

▪ قبل الأزمة أي بين سنة 2005 و2007، كان معدل التغير في حجم الأصول في كلا النوعين إيجابيا وبمعدلات متزايدة، غير أنه بالبنوك الإسلامية كان أكبر، حيث نمت أصولها بمعدل 31.9% خلال عامي 2005 و2006، ثم قفز هذا النمو إلى 37.6% عام 2007، في حين نمت موجودات البنوك التقليدية بواقع 29% ثم 36% على التوالي، ويعود ذلك إلى الإقبال المتزايد على الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تلي الاتجاه الديني لشريحة لا بأس بها من السكان؛

▪ ما بين 2007 و2009 خلال مرحلة الأزمة المالية، هناك تدهور في معدل التغير لحجم الأصول في القطاع المصرفي ككل، وهذا يعود إلى تأثير كل البنوك بتداعيات الأزمة والآثار غير المباشرة لها من انخفاض في قيم الأصول والاستثمارات وفقدان الملاءة لعدد من العملاء، كما عانت معظم البنوك من تباطؤ في نمو التمويل، والأنشطة الاقتصادية والتجارية وتباطؤ المشاريع إما بتأجيلها أو إلغائها، غير أن حدة الأزمة أثرت على البنوك التقليدية بدرجة أكبر منها على البنوك الإسلامية نتيجة طبيعة الاستثمار في المشاريع الخطرة، والتعامل بالمشتقات المالية التي انخفضت قيمتها منذ بداية الأزمة؛

▪ في المرحلة ما بين 2009 و2012، نلاحظ تعافي القطاع بزيادة في نمو حجم الأصول وهذا يدل على أن القطاع المصرفي عاد للانطلاق مرة أخرى بعد تباطؤ النمو خلال فترة الأزمة، حيث استفاد القطاع المصرفي ككل من الدعم الكبير الذي قدمته الحكومة، غير أن معدل نموه لم يعد لمستويات نموه التي عرفها قبل الأزمة، كما يمكن ملاحظة أن معدل للنمو كان أقل في البنوك التقليدية عن نظيره لدى البنوك الإسلامية، نتيجة للطلب المتزايد على المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وزيادة حصص الحكومات في رؤوس أموال البنوك الإسلامية؛

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

■ في المرحلة الأخيرة ما بين 2012 و2014 نلاحظ رجوع تفوق معدلات النمو بالبنوك التقليدية مقارنة بالبنوك الإسلامية والذي يعود بالدرجة الأولى إلى زوال مرحلة الترقب والشك وزيادة معدلات الاقتراض من جهة واستثمارها في الأسواق المالية الدولية والمشاريع العقارية من جهة أخرى؛

■ أما في سنة 2014 فنلاحظ تضاعف معدل نمو أصول البنوك الإسلامية والذي يعود إلى الانخفاض الملموس لنسبة القروض المتعثرة بهذه البنوك حيث وصل إلى 4.6% في سنة 2014 مقارنة بـ 6.2% في سنة 2013، وقد جاء هذا الانخفاض بشكل رئيسي نتيجة لاسترداد بيت التمويل الكويتي لبعض المبالغ وعمليات إعادة التصنيف، كما لعب ارتفاع أسعار العقارات والأسهم في منطقة الخليج خلال السنوات الثلاث الماضية دورا مهما في ذلك، ما ساعد البنوك في جهودها لاسترداد قروضها بفضل الارتفاع بقيمة الضمان¹¹.

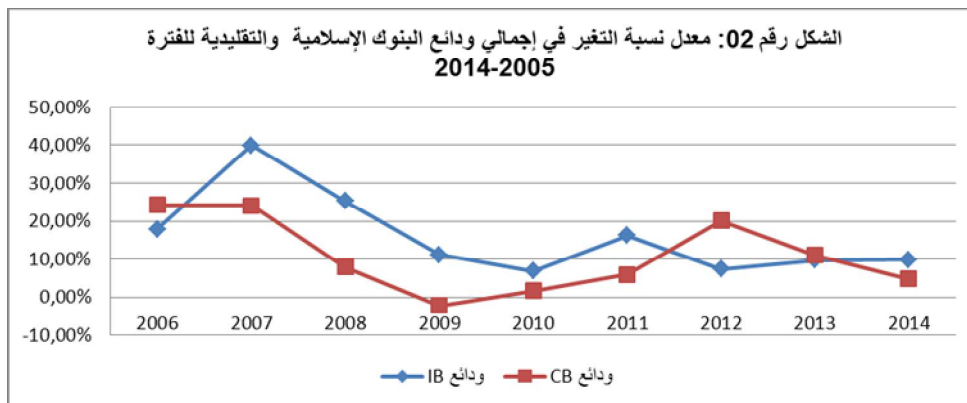
1-2: نمو حجم الودائع: تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لموارد المصرف، إلا أنها ليست المصدر الوحيد، فهناك مصادر أخرى كرأس المال والأرباح المحتجزة والقروض والاحتياطيات، وتمثل الودائع الدعامات التي تمكن المصرف من تلبية طلبات الاقتراض (التمويل) التي يتقدم بها العملاء، لذلك لا بد من وجود استراتيجيات لتنمية هذه الودائع، باعتبارها من أهم المصادر التي يعتمد عليها المصرف في تمويل استثماراته، والقيام بجميع عمليات التمويل المصرفي. تمثل إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك: الودائع لأجل أو الاستثمارية أو حسابات التوفير أو الجارية، ويمكن عرض التغيرات الطارئة على حجم الودائع لبنوك الكويت في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: معدل نسبة التغير في إجمالي ودائع البنوك الإسلامية والتقليدية للفترة 2005-2014

نسبة التغير/ السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم ودائع البنوك التقليدية	6522890,862	8102328,942	10056177,43	10856647,95	10612498,78	10785237,78	11423969,67	13714239,92	15218562,04	15945830,97
نسبة التغير في ودائع CB%	-	24,21%	24,11%	7,96%	-2,25%	1,63%	5,92%	20,05%	10,97%	4,78%
ودائع البنوك الإسلامية	4170574,073	4915432,847	6876965,483	8612757,367	9567527,187	10223322,94	11875343,42	12751895,68	13992736,07	15370324,7
نسبة التغير في ودائع IB%	-	17,86%	39,91%	25,24%	11,09%	6,85%	16,16%	7,38%	9,73%	9,85%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لعينة البنوك محل الدراسة.

تسمح لنا معطيات الجدول بإعداد الرسم التالي:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03.

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

من خلال الجدول والرسم نلاحظ ان إجمالي الودائع بالبنوك التقليدية كان أكبر من إجمالي الودائع بالبنوك الإسلامية في السنوات الأولى من الدراسة (مرحلة ما قبل الأزمة)، غير أن هذا الفارق أخذ يتناقص تدريجياً مع الأزمة وتداعياتها.

إن معدلات التغير في نسبة النمو السنوية لإجمالي الودائع تبين لنا ما يلي:

▪ أنه ما بين سنة 2005 و2007 كان معدل التغير في إجمالي الودائع ينمو بمعدلات متزايدة مع تفوقه لدى البنوك التقليدية في سنة 2006، والتي كانت محط استقطاب للمدخرات المالية في تلك الفترة، وتعود نسب النمو المرتفعة إلى النمو الاقتصادي الذي شهدته المنطقة خلال السنوات التي سبقت حدوث الأزمة المالية، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط وتوفر السيولة في أسواق الإئتمان، إضافة إلى ارتفاع العائد على الودائع المصرفية بسبب حاجة البنوك إلى السيولة الكافية التي تمكنهم من الإقراض في فترة كانت فيها أسعار الفائدة مرتفعة، والتي بدورها مكنت البنوك من تحقيق مكاسب قياسية في إيراداتها من الفوائد على القروض؛

▪ لكن ما بين سنة 2008 و2009 ومع بداية الأزمة نلاحظ انخفاضاً في معدلات النمو لإجمالي الودائع لكل البنوك بسبب انخفاض العوائد على الودائع، ما أدى إلى عدم رغبة المستثمرين في تجميد أموالهم مقابل عوائد قليلة، والبحث عن مصادر جديدة ذات عوائد جيدة نتيجة تداعيات الأزمة وآثارها غير المباشرة، كما يمكن ملاحظة ان الانخفاض كان أكثر حدة بالنسبة للبنوك التقليدية بسبب تراجع الودائع المصرفية الأجنبية نتيجة تضائل الاستثمارات الأجنبية في المنطقة بسبب الأزمة المالية العالمية؛

▪ ما بين سنة 2010 و2012، نلاحظ عودة نمو إجمالي الودائع لكن بمعدلات بطيئة مقارنة بفترة ما قبل الأزمة، ونموها بالبنوك الإسلامية كان أفضل منه بالبنوك التقليدية، والذي قد يعود لما اكتسبته هذه البنوك من صخب إعلامي محلي ودولي حول عدم تأثرها بالأزمة، ما زاد من ثقة المودعين في قدرتها على إدارة ودائعها، غير أنه مع بداية التعافي من الأزمة، نلاحظ عودة تفوق نمو إجمالي الودائع بالبنوك التقليدية، وهذا يستدعي من الجهات المسؤولة عن البنوك الإسلامية أن تعمل على المحافظة وجذب المزيد من الودائع من خلال البحث عن الأوعية، والوسائل التي يمكن بها زيادة الودائع نظراً لدورها الهام في ربحية المصرف، والسهر على منافسة البنوك التقليدية في استقطابها، فالأزمة المالية بالقدر ما هي فرصة لإثبات الوجود، يمكن اعتبارها في نفس الوقت بمثابة أكبر تحدي أمام البنوك الإسلامية؛

▪ المرحلة الأخيرة 2012-2014 نلاحظ زيادة في معدلات نمو إجمالي الودائع لدى البنوك الإسلامية مقابل تراجع معدلات النمو بودائع البنوك التقليدية، وهذا راجع إلى اعتماد تلك البنوك على معظم أموال الودائع من أرباح مبيعات النفط والغاز (والذي ارتفع لأكثر من مائة دولار ولعدة سنوات متتالية)، سواء كانت من ايداعات الصناديق الحكومية او الشركات العاملة في هذا المجال مباشرة كشركات النفط والغاز، او الشركات التي تعتمد على تقديم الخدمات لها؛ كما يمكن الإشارة ان التراجع الكبير الذي عرفته اسعار المحروقات خاصة منذ شهر جوان 2014 أثر سلباً على معدلات نمو إجمالي الودائع كون ان المصارف التقليدية لم تتخذ احتياطاتها بشكل كاف، أما البنوك الإسلامية فنلاحظ أنها نجحت في جذب المزيد من ودائع العملاء نظراً لما اكتسبته هذه البنوك من سمعة حول استقرارها المالي المثالي نتيجة عدم تأثرها بالأزمة المالية العالمية، ما زاد من ثقة المتعاملين الاقتصاديين في كونها ستنجو اليوم من أزمة تدهور أسعار النفط كما نجحت البارحة من آثار الأزمة المالية العالمية، غير أنه من المتوقع مع تراجع ارباح النفط، ان يشمل ذلك تراجعاً في الودائع ومصادر التمويل المتاحة وتراجع ارباح الشركات الحائزة على التمويل من قبل كل البنوك، فنمو الودائع سيتباطأ إلى حد

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

ما نظرا للضعف النسبي لظروف السيولة، فيما ستعرض نوعية الاصول الى التدهور التدريجي على نحو يواكب التباطؤ الاقتصادي.

1-3: تطور حقوق المساهمين: تتكون حقوق المساهمين من رأس المال المدفوع والاحتياطات الرأسمالية المختلفة والأرباح المحتجزة وعلاوات الإصدار، وهو معيار قياس الثروة بالمؤسسات.

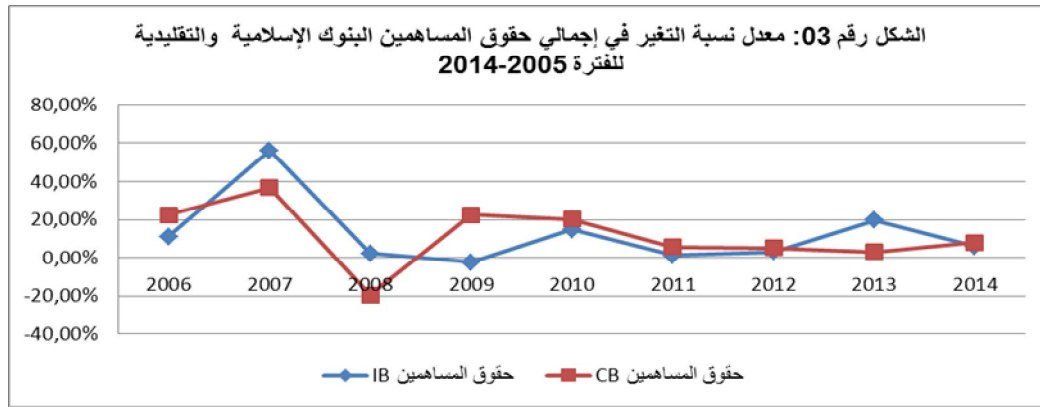
يمكن عرض التغيرات الطارئة على إجمالي حقوق المساهمين لبنوك الكويت في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: معدل نسبة التغير في إجمالي حقوق المساهمين في البنوك الإسلامية والتقليدية للفترة 2005-2014

نسبة التغير/ السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حقوق المساهمين CB	1329794,998	1630465,736	2230176,428	1794676,666	2200625,298	2645766,988	2791951,358	2931892,202	3021013,616	3263243,13
نسبة التغير %	-	22,61%	36,78%	-19,53%	22,62%	20,23%	5,53%	5,01%	3,04%	8,02%
حقوق المساهمين IB	955416,5367	1061185,14	1658151,633	1696943,663	1654974,237	1900102,193	1921673,027	1981270,19	2370323,077	2511192,907
نسبة التغير %	-	11,07%	56,25%	2,34%	-2,47%	14,81%	1,14%	3,10%	19,64%	5,94%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لعينة البنوك محل الدراسة.

من خلال معطيات الجدول يمكن إعداد الرسم التالي:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04.

من خلال الجدول والرسم البياني السابقين نلاحظ أنه:

قبل الأزمة كان إجمالي حقوق المساهمين في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في تزايد مستمر، إلا أن حجمها كان أكبر في البنوك التقليدية، وهذا يثبت ما قلناه سابقا حول تاريخ هذه البنوك والمساهمة الأجنبية الفعالة فيها، إلا أن مستوى نسبة التغير في حقوق المساهمين بالبنوك الإسلامية كانت أكبر، لما كانت تحققه من مستويات ربحية، غير أن الأزمة المالية أثرت على كلا النوعين بسبب تراجع الاحتياطات والأرباح المحتجزة نتيجة التوزيعات أو زيادة مخصصات مخاطر عدم السداد، أو قلة الأرباح، كما يمكن إرجاع تراجع حقوق الملكية في خسائر العملات الأجنبية، التي من الممكن تسجيلها من جراء المساهمات في الشركات الزميلة الأجنبية، أو الاحتفاظ بأرصدة مالية بعملة أجنبية خاصة الدولار، الذي عرف تراجعا حاداً في سعر صرفه بسبب الأزمة. غير أن تراجع معدل نمو حقوق الملكية بالبنوك الإسلامية كان أشد، حيث انخفض نمو حقوق المساهمين بمعدلات حادة وسريعة ولم تسترد مستويات نموها حتى بعد الأزمة، وهذا يعود إلى تأثر احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع*، وهي استثمارات شهدت تراجعاً حاداً خلال الفترة الماضية، بسبب الأزمة المالية العالمية، وما خلفته من تدهور لقيم الأصول، كما أن احتفاظها بأصول عينية في ميزانيتها جعلها تتعرض لمخاطر انخفاض القيمة السوقية بشكل أكبر مما تتعرض له البنوك التقليدية. نتيجة لذلك وجهت البنوك الإسلامية جزءاً ليس باليسير من

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

صافي دخلها نحو بنود مخصصات خسائر الاستثمار والتمويل لمواجهة ذلك النوع من المخاطر الذي تنفرد به عن البنوك التقليدية.

أما تراجع معدل نمو حقوق المساهمين خلال سنة 2014 فيعود لأثر أزمة انهيار اسعار النفط على المصارف الإسلامية حيث تشير احسن التوقعات المتفائلة ان تعرف أرباح المصارف الإسلامية الكويتية تراجعاً نظراً لتراجع معدلات النمو في البلاد، هذا إن لم تتحول إلى خسائر كما جرى مع بعض المصارف الخليجية بالبحرين والإمارات، كما ان إصدارات المصارف من الصكوك الإسلامية في دول الخليج عرفنا تراجعاً مهماً نظراً لتراجع الانفاق الحكومي من جهة، ومن جهة اخرى حاجة تلك الدول لإصدار الصكوك السيادية بالتعاون مع المصارف، كما هو الحال بالمملكة العربية السعودية والتي اعلنت عن برنامج تقشفي للنفقات وتأجيل للمشاريع الحكومية الكبرى، وهو ما سيعمل بالضرورة لتراجع إصدارات الصكوك الإسلامية العالمية بحوالي 16% في الفترة الاخيرة (كما ورد في تقرير وكالة فيتش مؤخرًا)، وهذا سيؤدي بالمصارف للاعتماد على الأسهم لزيادة رأس المال، ولكن مع تراجع أداء الاقتصاد الكلي لا بد من أن تتراجع السوق المالية الخليجية كما هو حاصل الآن وبالتالي تراجع السيولة المتاحة بالسوق مما يصعب تعويض النقص بالتمويل عبر الأسهم وزيادة رأس المال وحصص المساهمين، كما ستعتمد المصارف الخليجية إلى تقليل المصاريف التشغيلية، كإيقاف عمليات التوسع والاستحواذ مع إغلاق فروع لها في دول غير مؤثرة على سير عملياتها الكلي، كما ستكثر عمليات إعادة الهيكلة سواء بشكل علني بتغيير إدارة المصرف*، وحصول عمليات إعادة هيكلة بشكل سري كما فعلت بعض المصارف الإماراتية والبحرينية الأخرى بحيث بدأت بحملات تسريح العمالة الفائضة خاصة في المناطق التي توسعت فيها عملياتها كثيراً، وشملت تلك التسريحات الموظفين كبار السن او الذي من الممكن تحويل مهامهم إلى شخص آخر.

1-4: صافي الربح: يعبر صافي الربح عن الربح النهائي قبل التوزيع، والذي تظهره قائمة الدخل، فهو يمثل قيمة الأرباح المالية التي حققها البنك خلال الفترة، فهو يعبر عن الفرق بين صافي المبيعات ومصاريف البنك.

يمكن عرض التغيرات الطارئة على صافي الربح لبنوك الكويت في الجدول التالي:

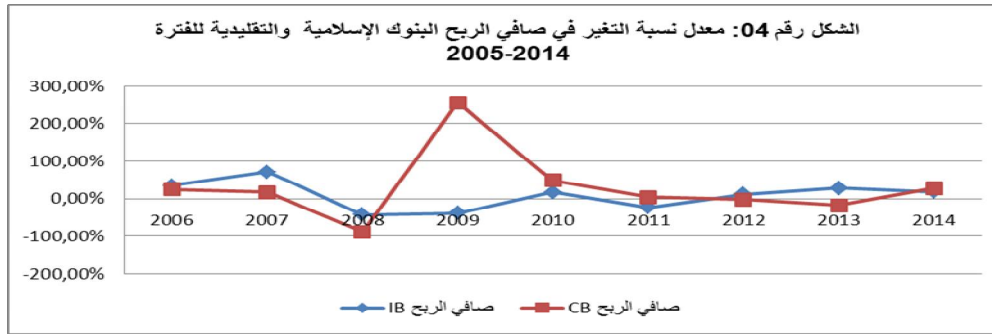
الجدول رقم 05: معدل نسبة التغير في صافي الربح بالبنوك الإسلامية والتقليدية للفترة 2005-2014

نسبة التغير الربح الصافي / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الربح الصافي CB	305101,69	380010,744	446350,07	52611,514	186861,464	276995,594	287376,562	279459,948	230939,612	294649,324
نسبة التغير	-	24,55%	17,46%	-88,21%	255,17%	48,24%	3,75%	-2,75%	-17,36%	27,59%
الربح الصافي IB	148996,21	200244,44	343531,47	196776,1833	121178,6033	141953,9333	109300,76	122172,3133	157006,9133	185523,08
نسبة التغير	-	34,40%	71,56%	-42,72%	-38,42%	17,14%	-23,00%	11,78%	28,51%	18,16%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لعينة البنوك محل الدراسة.

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

تسمح لنا معطيات الجدول من اعداد الرسم التالي:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05.

نلاحظ من خلال الجدول والرسم أن متوسط صافي الربح لعينة البنوك التقليدية يعادل ضعف متوسطه في البنوك الإسلامية خلال كل فترة الدراسة .

أما من خلال ملاحظة معدلات نسب التغير في صافي الربح، فتبين لنا انخفاض مستوياتها منذ 2006 لكل البنوك، غير أن الأزمة المالية زادت من حدة هذا الانخفاض ما بين 2007 وسنة 2009، فانخفض مستواه بمعدلات متفاوتة بين نوعي البنوك. الذي أثر في بدايتها أكثر على البنوك التقليدية ما بين 2007 و2008، ثم البنوك الإسلامية التي تأخرت عن ذلك في حدود سنة ليكون تأثيرها أشد، وذلك بانتقال الأزمة إلى القطاع الحقيقي، وتقف مجموعة من الأسباب وراء حدة تدني صافي ربح البنوك الإسلامية، منها زيادة قيمة المخصصات للخسائر المتوقعة لعمليات التمويل ومخصصات انخفاض قيمة الاستثمارات المالية (أسهم وأوراق مالية أخرى)، والتي تعود خاصة لعدم وجود أسواق وأدوات كافية لتداول السيولة (ما يعرف بسوق ما بين البنوك)، الأمر الذي يدفع البنوك الإسلامية في بعض الأحيان إلى شراء أسهم وأوراق مالية قد تنخفض قيمتها السوقية بين عشية وضحاها، كما حصل أثناء الأزمة، وزيادة مخصصات انخفاض قيمة الاستثمارات العقارية وتجدر الإشارة هنا إلى أن الطبيعة الشرعية للبنوك الإسلامية تجبرها على الاحتفاظ بالأصول العقارية أو غير العقارية التي تم تمويلها عن طريق الإجارة المنتهية بالتملك، كأصول متضمنة في الميزانية العمومية لتلك البنوك، الأمر الذي أدى إلى اقتطاع جزء من الدخل ليكون بمثابة مخصصات لاحتمالات انخفاض القيمة السوقية لتلك العقارات، مع العلم أن البنوك التجارية التقليدية حتى وإن مولت عن طريق التأجير التمويلي لا تحتفظ بالعقارات ضمن ميزانيتها على اعتبار أن ملكية العقار تؤول للمقترض، بمعنى أن البنوك الإسلامية اتخذت إجراءات من أجل تقوية السيولة على حساب الربحية، خوفاً من المخاطر الكبيرة التي قد تتعرض لها، بالإضافة إلى تضخم محفظة الديون المشكوك في تحصيلها، كما يعود أيضاً إلى انخفاض أنشطتها الاستثمارية نتيجة الأزمة وانخفاض عوائد حجم الخدمات المصرفية، وبصورة خاصة تلك الخدمات ذات الصلة بالجانب الاستثماري كخدمات الاعتمادات والضمانات.

بالرجوع إلى التقارير المالية لبنوك العينة، تم ملاحظة أن في سنة 2009 انخفضت مخصصات بنك برقان بنسبة 73% وكذلك بنك الخليج بنسبة 52.5%، ما أثر إيجابياً على صافي ربح البنوك التقليدية للعينة، بينما عاود الانخفاض في 2010 و2011 بزيادة مخصصات بنك الكويت الوطني.

أما في البنوك الإسلامية، فقد سجل بنك الكويت الدولي وبنك بويان خسائرًا بلغت قيمتها 29,086 مليون دولار و182,591 مليون دولار أمريكي على التوالي في العام 2009، في حين الارتفاع في معدل صافي الربح للبنوك الإسلامية لسنة 2010 يعود لهما نتيجة تحقيق صافي ربح قدره 59176.8 و21577.6 مليون دولار أمريكي، بينما يعود الانخفاض في

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

سنة 2011 إلى بيت التمويل الكويتي (أكبر بنك الكويت حيث يستحوذ على 70% من القطاع المصرفي الإسلامي و26% من أصول النظام المصرفي)، حيث تصدر القائمة من حيث كبر حجم مخصصات القطاع بنحو 107 ملايين دينار، أو ما يعادل 41% من إجمالي مخصصات القطاع للفترة نفسها، مما أثر سلباً على ربحية البنك التي انخفضت بنسبة 25%، حيث بلغت 283775.98 مليون دولار مقارنة بعام 2010 والتي كانت 374342.55 مليون دولار، انطلاقاً من سنة 2012 والتعافي النسبي للقطاع المصرفي الكويتي من الأزمة بدأت البنوك الإسلامية في تغيير سياستها الاحترازية وهو ما أثر إيجابياً على إيراداتها الصافية.

في سنة 2014 بدأ انخفاض في معدل نمو الأرباح الصافية للبنوك الإسلامية نتيجة اعتمادها الكبير على أموال الصكوك السيادية وتمويل المشاريع الحكومية الكبرى والتركيز على قطاع الشركات الكبرى، غير أن انخفاض أسعار النفط إلى أقل من 47 دولاراً للبرميل أحدث كارثة على جميع القطاعات ومن ضمنها المالية، وادى بالنهاية إلى جفاف منابع التمويل وتراجع أرباح تلك المصارف خاصة وان مصادر التمويل الأخرى كالمشتقات الإسلامية والصكوك المهجنة وغيرها غير متاحة في السوق المالية الكويتية إما لعدم إباحتها من قبل العلماء أو لصعوبة تطبيقها في السوق أو لقلّة صناع السوق كالمحافظ الاستثمارية الكبرى وصناديق التقاعد الإسلامية ممن يمكنهم ان يوفروا مصادر تمويل بديلة للسوق المالية. كما يضاف إلى ذلك تضخم التكاليف التشغيلية نتيجة حمى التوسع محلياً وإقليمياً التي انتابت المصارف الإسلامية عقب نجاحها في تخطي عقبة الأزمة المالية، حيث تم تشجيع ذلك السلوك بتوقعات زيادة نمو نشاط المصارف الإسلامية حيث بلغ معدل نمو البنوك الإسلامية في الخليج نسبة 12.6% في عام 2014، متفوقاً بذلك على البنوك التقليدية والتي عرفت معدل نمو يقدر بـ 9.6% بحسب تقرير ستاندرد آند بورز (S&P)، حيث قامت البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي برفع ميزانيتها العمومية بمتوسط قدره 15.2% خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 الى غاية سنة 2014، بينما سجلت نظيرتها التقليدية في منطقة الخليج ارتفاعاً قدره 8.8% لنفس الفترة، حيث ان التوسع في المصاريف التشغيلية كان بالأساس لمقابلة التوسع في فتح فروع جديدة أو الدخول في أسواق ومشاريع تمويلية جديدة، لكن في المقابل لم يرافقه توسعاً في مصادر تمويل تلك العمليات، بمعنى أن مصادر التمويل المتاحة امام المصارف محدودة وهي ودائع الجمهور، وطرح الأسهم لزيادة رأس المال، أو الصكوك التقليدية، خاصة وان مصادر التمويل الأخرى كالمشتقات الإسلامية والصكوك المهجنة وغيرها غير متاحة في السوق المالية الكويتية إما لعدم إباحتها من قبل العلماء أو لصعوبة تطبيقها في سوق أو لقلّة صناع السوق كالمحافظ الاستثمارية الكبرى وصناديق التقاعد الإسلامية ممن يمكنهم ان يوفروا مصادر تمويل بديلة للسوق المالية¹².

2- مقارنة مؤشرات الربحية: في المصارف الإسلامية والتقليدية بدولة الكويت للفترة 2005-2014.

يعد تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى إليها المصارف بصفة عامة، وترجع أهمية الأرباح كونها مصدراً من مصادر ثقة المودعين والدائنين في المصرف، بالإضافة إلى أنها تمكن المصرف من زيادة احتياطياته، وبالتالي مواجهة أية خسائر متوقعة، كما أنها من أحد الوسائل لزيادة رأس المال بالمصارف، لذا تعد مؤشراتهما من أهم المعايير المالية التي تقيس كفاءة وفعالية الإدارة.

توجد العديد من المؤشرات المالية التي تستخدم لقياس الربحية في المصارف، ومن أهم تلك المؤشرات ما يلي:

1-2: العائد على حقوق المساهمين: يعتبر العائد على حقوق المساهمين (Return on Equity) ROE من أهم المؤشرات التي يبنى على أساسها تحليل أداء الشركات بشكل عام، ويحتسب هذا المؤشر من حاصل قسمة صافي الربح على إجمالي حقوق

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

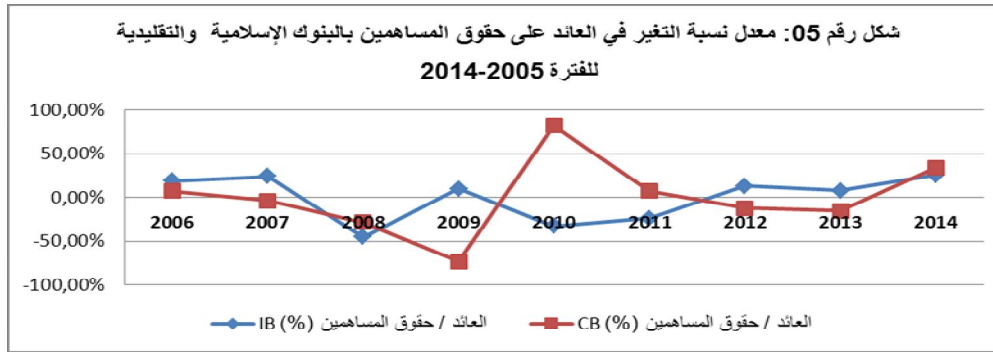
المساهمين، يعد هذا المؤشر ذا أهمية بالغة لحملة الأسهم الحاليين والمحتملين، فهو يقيس العائد الذي تحققه الشركة للمساهمين، كما يلعب دوراً هاماً في قرارات الاستثمار الخاصة بملأك الأسهم.

يمكن عرض التغيرات الطارئة على نسبة التغير في العائد على حقوق المساهمين لبنوك الكويت في الجدول التالي:
الجدول رقم 06: تطور نسبة تغير العائد إلى حقوق المساهمين بالبنوك الإسلامية والتقليدية للفترة 2005-2014

نسبة التغير / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ROE CB	21,46	23,06	22,16	15,84	4,29	7,81	8,37	7,36	6,22	8,35
نسبة التغير %	-	7,46%	-3,91%	-28,54%	-72,92%	82,09%	7,15%	-12,05%	-15,41%	34,22%
ROE IB	10,75	12,80	15,89	8,68	9,56	6,44	4,91	5,55	5,98	7,51
نسبة التغير %	-	19,11%	24,14%	-45,37%	10,14%	-32,67%	-23,72%	12,97%	7,81%	25,64%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لعينة البنوك محل الدراسة.

تسمح لنا معطيات الجدول من الرسم التالي:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06.

إن العائد إلى حقوق المساهمين بالبنوك التقليدية كان أفضل من البنوك الإسلامية خلال كل فترة الدراسة، وهذا يعني أن البنوك التقليدية أكثر ربحية من البنوك الإسلامية، غير أن نسبة التغير في العائد إلى حقوق المساهمين بالبنوك الإسلامية كان أفضل من البنوك التقليدية، غير أن هذه النسبة أخذت تتناقص بالبنوك التقليدية منذ 2006، في حين بدأ الانخفاض بالبنوك الإسلامية في 2007، إلا أن هذا الانخفاض استمر في وقت الأزمة لكلا النوعين من البنوك، غير أن نسبة انخفاضه بالبنوك الإسلامية سنة 2008 كان أشد، وهذا يعود لما تم الإشارة إليه سابقاً حول زيادة مخصصات خسائر التمويل والاستثمارات والتي كان لها أثر كبير في خفض الأرباح الصافية للبنوك الإسلامية، ورغبة من البنوك الإسلامية للاحتفاظ بعملائها وجذب المزيد منهم، قدموا لأصحاب الودائع في المصارف الإسلامية أرباحاً أكبر، ليتحسن الوضع في العام التالي (2009)، غير أنه في سنة 2010 عاود التدهور بسبب ما تم عرضه سابقاً حول صافي الربح، ليبدأ النمو المعتبر له انطلاقاً من 2012.

2-2: العائد على إجمالي الأصول: يقيس معدل العائد على الأصول (Return on Assets) ROA مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها وكفاءتها على توليد الأرباح خلال فترة زمنية معينة، بمعنى آخر يوضح مدى نجاح البنك في استثمار موجوداته التي يملكها وكفاءته في توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة، فهو مقياس كلي يعبر عن أداء البنوك، لأنه يحمل في طياته قدرة البنك على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل، المتمثلة في حقوق الملكية والودائع

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

وأية مصادر تمويل أخرى، ويتضمن المقياس أثر كافة أنشطة البنك، التشغيلية والتمويلية والاستثمارية، ويبين الأرباح المتولدة عن كل دينار من الأصول. وزيادة النسبة مؤشر على كفاءة الإدارة في رسم سياساتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. يقاس هذا المعدل بنسبة صافي الأرباح إلى إجمالي الأصول.

أشارت الأدبيات المالية والمصرفية إلى وجود علاقة طردية بين معدل العائد على الأصول ودرجة كفاية رأس المال؛ بمعنى أي ارتفاع على معدل العائد على الأصول سوف يؤدي إلى ارتفاع درجة كفاية رأس المال والعكس بالعكس¹³.

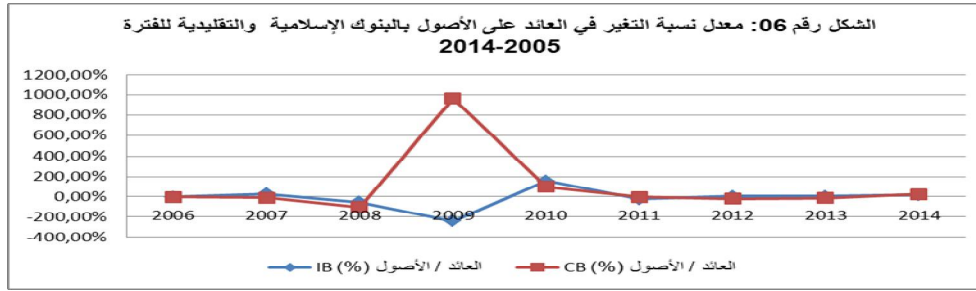
يمكن عرض التغيرات الطارئة على نسبة التغير في العائد على الأصول لبنوك الكويت في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: تطور نسبة العائد إلى إجمالي الأصول بالبنوك الإسلامية والتقليدية للفترة 2005-2014

نسبة التغير / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ROA CB	2,93	2,85	2,59	-0,07	0,59	1,16	1,12	0,89	0,78	0,98
نسبة التغير %	-	-2,60%	-9,12%	-102,63%	961,76%	97,27%	-2,77%	-20,64%	-12,33%	25,58%
ROA IB	1,97	1,93	2,51	1,18	-1,68	0,92	0,70	0,73	0,75	0,88
نسبة التغير %	-	-2,03%	30,10%	-52,93%	-242,09%	155,07%	-24,55%	4,31%	3,21%	16,89%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية لعينة البنوك محل الدراسة.

تسمح لنا معطيات الجدول السابق من اعداد الرسم البياني التالي:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07.

من خلال الجدول والرسم البياني نلاحظ أن نسبة التغير في العائد إلى إجمالي الأصول بالبنوك الإسلامية كانت أفضل منها بالبنوك التقليدية منذ 2005 حتى سنة 2008، وهذا راجع لانخفاض تكلفة الأموال الخارجية في البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية، بالإضافة إلى أن اعتماد البنوك الإسلامية على الأموال الخارجية أقل منه في البنوك التقليدية، غير أن هذا المعدل أخذ في الانخفاض منذ 2006، وازدادت حدة انخفاضه بسبب الأزمة المالية، والتي أثرت في سنة 2009 بشدة على العائد على الأصول البنوك الإسلامية، إلى غاية بداية تحسنه في 2010 حيث بقي أفضل من معدل نموه بالبنوك التقليدية إلى غاية 2014.

إن مؤشر العائد على الأصول يعكس مدى انتفاع المودعين من ودائعهم في المصرف، بينما يعكس مؤشر العائد على حقوق المساهمين مدى انتفاع مالكي المصرف من مساهمتهم في تأسيسه، وبذلك تكون الأزمة قد أثرت على مودعي المصارف الإسلامية أكثر من تأثيرها على مالكيها، بعبارة أخرى إن المصارف الإسلامية قد حولت الآثار السلبية للأزمة إلى مودعيها، ولم تتحمل إلا قسما صغيرا منها، بينما لم تستطع المصارف التقليدية أن تفعل ذلك، ولهذا المسألة أسبابها التي تتعلق بطبيعة عمل كلا نوعي المصارف.

إن المصارف التقليدية ملزمة بتسديد رؤوس أموال المودعين فضلا عن الفوائد المترتبة عليها بصرف النظر عن عوائد توظيف تلك الأموال، هذا معناه أن المصرف التقليدي إذا حقق لسبب من الأسباب عوائد أقل من مجموع الفوائد التي

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

يجب تسديدها للمودعين، أو إذا تكبد خسائر كما في الأزمة المالية، فإنه سيضطر إلى دفع الفرق من رأس مال المصرف متضمنا الاحتياطات والأرباح المحتجزة وحقوق المساهمين، لذلك فإن آثار الأزمة طالت مساهمي المصارف التقليدية، ثم أثرت بعد ذلك وبشكل أقل على مودعيها، أما عمل المصارف الإسلامية فيقوم على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، وهذا المبدأ يتضمن أن الأرباح التي توزع على المودعين تتوقف على العوائد التي يحققها المصرف من استثماراته، فعلى قدر العوائد تكون أرباح المودعين، فالمصرف الإسلامي غير ملزم بدفع أي مبلغ مقطوع ومحدد مسبقا، وحتى إذا ما تكبد المصرف خسارة ما، فإن هذه الخسارة يتحملها المودعون لأن علاقة مالك المصرف بهم هي علاقة مضارب بصاحب رأس المال والمودعون هم أصحاب رأس المال، أما المصرف فهو مضارب، والمضارب لا يتحمل الخسارة إذا وقعت، إنما يتحملها صاحب رأس المال.

ثانيا: قياس الاستقرار المالي لبنوك دولة الكويت للفترة 2005-2014.

إن استقرار النظام المالي يعتمد إلى حد كبير على صحة القطاع المصرفي، والأزمة المالية الأخيرة أثبتت ذلك، فالمخالفات والاضطرابات الناجمة عن البنوك انعكست على النظام المالي بأكمله، وأدت إلى خسائر دولية ضخمة. يمكن قياس متانة واستقرار النظام المالي لقطاع البنوك باستخدام العديد من المناهج والطرق نذكر منها: اختبارات الضغط (الإجهاد) Testing-Stress، حساب القيمة المعرضة للخطر Value at Risk، نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC*، نموذج ألتمان Z-SCORE، حيث وقع اختيارنا على هذا الأخير لاعتماده في دراستنا هذه، كونه يعتبر نموذج جد مهم لقياس الاستقرار المالي للبنوك.

1- التعريف بنموذج Z-SCORE

Z-SCORE يعتبر كمتغير أساسي تابع لعدة متغيرات مستقلة لقياس احتمال تعرض البنك الواحد لخطر الإفلاس (Individual Risk Bank)، ومع مرور الزمن وكثرة الاستخدام، اكتسب المعيار مصداقية في مجال قياس السلامة المالية للبنوك، وشهرة هذا المعيار تنبع من كونه مرتبطا عكسيا باحتمال إفلاس البنك، أي أن احتمال أن تكون قيمة أصول البنك أقل من قيمة الديون المترتبة عليه، كلما كانت قيمة z كبيرة كان احتمال تعرضه للإفلاس ضعيفا والعكس. مع مرور الزمن وكثرة الاستخدام اكتسب المعيار شهرة ومصداقية في مجال قياس السلامة المالية، كما تم تطويره ليتمكن تطبيقه على المؤسسات المالية ليصبح أحسن وأقوى الأدوات التي يمكن بها قياس مدى استقرار البنوك، لأن الأدوات الأخرى تقيس أساسا مدى مواجهة البنك لمشكل السيولة، بينما نموذج ألتمان يفيد في معرفة ما إذا كان البنك سيواجه حالة إعسار مالي، ومن المعروف أن الإعسار المالي أشد وأخطر من أزمة السيولة، لأنه يعني أن قيمة أصول البنك أقل من التزاماته (خصومه) وهو ما يعني انه على خطوة من الإفلاس، في حين أن أزمة السيولة قد تعني عدم القدرة الآنية أو الحالية على الوفاء بالالتزامات بأقل تكلفة، حيث قد يضطر البنك إلى التخلص من أصوله بأقل من قيمتها الحقيقية ما يكبده خسائر كبيرة لكن لا يعرضه لخطر الإفلاس¹⁴.

أثبتت الدراسات التي قامت بقياس مدى فعالية المعيار أن دقة تنبؤاته تتراوح ما بين 72% و80%، وهي نسبة جيدة في مثل هذه النماذج¹⁵، حيث أصبح المعيار اعتبارا من عام 1985 معتمدا من قبل المدققين، وإدارات المحاسبة، وأنظمة قواعد البيانات لتقييم حالة القروض البنكية.

أحد الخصائص الأساسية لهذا المعيار أنه موضوعي إلى حد كبير لقياس السلامة المالية لمجموعة من المؤسسات المالية المختلفة، وموضوعيته مستمدة من كونه يركز بشكل رئيسي على خطر الإعسار (insolvency) أو الإفلاس (Bankruptcy)

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

لأي بنك سواء كان تجارياً أو إسلامياً أو غير ذلك، وهو مرتبط عكسياً باحتمال إعسار المصرف، أي احتمال أن تكون قيمة أصول المصرف أقل من قيمة الديون المترتبة عليه، وفيما يتعلق بالبنوك فإن مقياس (z-scores) يعطى على النحو التالي¹⁶:

تعطى صيغة نموذج مؤشر الاستقرار المالي للبنوك Z-SCORE على النحو التالي:

$$Z = \frac{(K_{t;q} + U_{t;q})}{\delta_{t;q}}$$

حيث أن:

$$U_{t;q} = STDEV \left(\frac{R}{A} \right)_{t;q}$$

$$U_{t;q} = \frac{R_t}{A}$$

$$K_{t;q} = \frac{E}{A}$$

بجيث:

Z: يعبر عن قيمة مؤشر ألتمان للاستقرار المالي؛

E: يمثل حقوق المساهمين زائد الاحتياطات المالية؛

A: يمثل إجمالي الأصول؛

δ: يمثل الانحراف المعياري للعوائد على الأصول؛

R: يمثل متوسط العائد ويتم حسابه من خلال أربع مشاهدات فصلية لكل سنة؛

t: يمثل الزمن؛

q: يمثل البنك.

2- حساب قيم مؤشر الاستقرار المالي Z-SCORE للبنوك التقليدية والإسلامية بدولة الكويت للفترة 2005-2014.

قمنا بتقسيم البنوك إلى كبيرة وصغيرة بالاعتماد على حجم أصول هذه البنوك، فاعتبرنا البنوك كبيرة الحجم كل بنك يبلغ متوسط حجم أصوله خلال فترة الدراسة (10 سنوات) مليار دولار أمريكي أو أكثر، وما دون ذلك اعتبرناه صغيراً.

يمكن عرض النتائج المتحصل عليها لمؤشر Z-SCORE للبنوك التقليدية والإسلامية بدولة الكويت للفترة 2005-2014 في

الجدول التالي*:

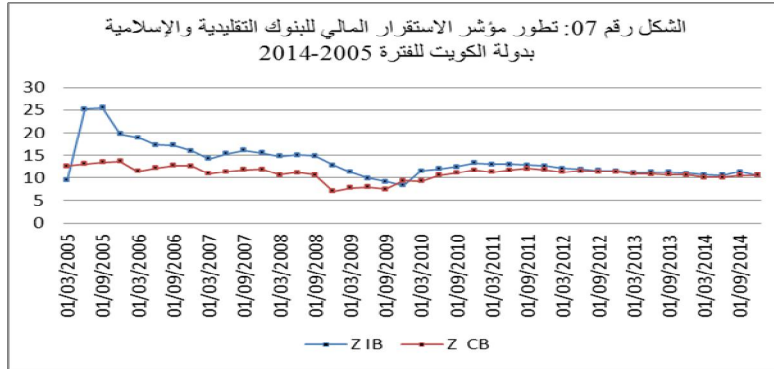
الجدول رقم 08: تطور مؤشر الاستقرار المالي للبنوك التقليدية والإسلامية بدولة الكويت للفترة 2005-2014

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	قيم Z-SCORE / السنوات
10,77	11,20	11,81	12,91	12,35	9,68	14,39	15,29	17,35	20,00	Z IB
10,33	10,78	11,40	11,74	10,67	8,16	9,91	11,53	12,26	13,25	Z CB
10,79	11,07	9,73	10,40	11,35	11,95	14,90	15,30	13,99	14,99	Z IB الكبيرة
9,48	10,19	11,40	12,54	11,52	7,98	12,84	13,83	16,78	19,79	Z IB الصغيرة
8,53	8,72	9,41	9,84	8,94	7,02	8,71	10,32	11,17	11,88	Z CB الكبيرة
22,81	25,21	25,14	24,81	22,62	15,88	17,82	19,36	19,05	22,06	Z CB الصغيرة

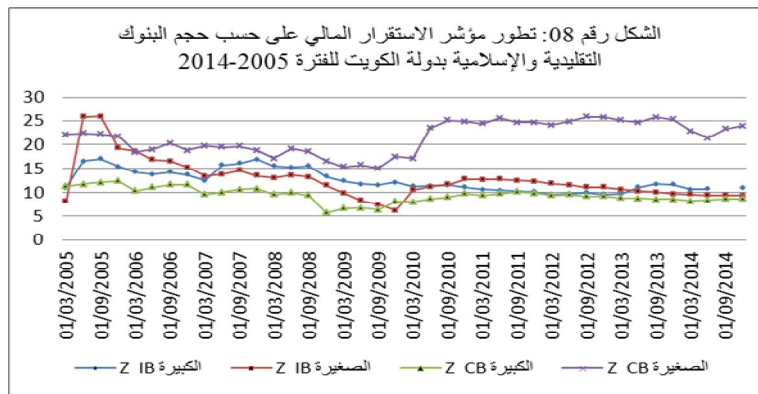
دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

المصدر: من إعداد الباحثة

تسمح لنا معطيات الجدول من اعداد الرسوم البيانية التالي:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08.

من خلال الجدول والمنحنى البياني الأول: يتبين لنا أن البنوك الإسلامية أكثر استقراراً من البنوك التقليدية خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2005 الى غاية نهاية سنة 2014، إلا أن الأزمة المالية أثرت على كلا النوعين، ويمكن تفسير هذا كون هذه البنوك تتواجد في نفس البيئة الاقتصادية، فهي تؤثر وتتأثر بمختلف المستجدات التي تؤثر على بيئتها أو محيطها الاقتصادي المباشر، وعلى رأسها الهزات والأزمات المالية، غير أن هناك تباين واضح في درجة تأثرها بالأزمة المالية، فالبنوك التي تخضع في تعاملاتها لضوابط الشريعة الإسلامية، ظلت في مستويات مقبولة رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية، وهذا يعني أن لها مناعة أفضل تجاه الأزمة المالية التي كانت من وراء إفلاس عدد من البنوك التقليدية، وتسببت في تكبيد خسائر مالية ضخمة لمعظمها، وهذا راجع لكونها قائمة على مبدأ العدالة في نشاطاتها، من خلال التحمل المشترك للمخاطر، إذ يتم اقتسام الأرباح والخسائر بين أصحاب الودائع ومالكي البنك، كما أنها لا تتعامل في بعض المجالات التي تكتسبها مخاطر كبيرة كالمشتقات المالية عالية المخاطر، بالإضافة إلى حرصها على العمل والاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، والاحتفاظ باحتياطيات أكبر في شكل رؤوس أموال وسيولة ما من شأنه مساعدتها وتمكينها على تحمل صدمات الأسواق أو الائتمان، فنسبة كفاية رأس المال لدى البنوك الإسلامية أعلى في المتوسط من النسبة المناظرة لدى البنوك التقليدية في الكويت، وكذلك غياب الرافعة المالية، كما تعتمد في مواردها بشكل أساسي على ودائع الأفراد مقارنة بالبنوك التقليدية، ما يجعل من مصادر تمويلها أكثر استقراراً، لأن ما يمكن أن يحدث من صدمات في جانب الأصول أو التوظيف يمكن امتصاصه في جانب الخصوم ما دامت الودائع قائمة على المشاركة في الربح والخسارة دون التزام من المصرف بعائد ثابت بصرف النظر عن نتائج الأعمال الفعلية في جانب التوظيف. وهذا يتضمن أن الأرباح التي توزع على المودعين

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

تتوقف على العوائد التي يحققها المصرف من استثماراته، فعلى قدر العوائد تكون أرباح المودعين، فالمصرف الإسلامي غير ملزم بدفع أي مبلغ محدد مسبقاً، فحتى إذا ما تكبد المصرف خسارة ما، فإن هذه الخسارة يتحملها المودعون، لأن علاقة مالك المصرف بهم هي علاقة مضارب بصاحب رأس المال، والمودعون هم أصحاب رأس المال، أما المصرف فهو مضارب، والمضارب لا يتحمل الخسارة إذا وقعت، إنما يتحملها صاحب رأس المال. في المقابل تكون القيمة الاسمية للودائع (الخصوم) في المصارف التقليدية ثابتة، في حين أنه ليس من المؤكد استرداد جميع القروض في جانب الأصول، ومن ثم فإن أي صدمة في جانب الأصول ستؤدي إلى تباين بين الأصول والخصوم، كون البنوك التقليدية بحكم نشاطها لا تستطيع امتصاص الصدمة على مستوى الخصوم، كون الودائع تنجر عنها فوائد محددة مسبقاً بغض النظر عن النتائج المحققة من طرق استثمارات البنك، الأمر الذي يعرض المصرف التقليدي لا محالة إلى الأزمة، أما في المصارف الإسلامية فتكون القيمة الاسمية للودائع الاستثمارية غير مضمونة، والصدمات التي تتعرض لها الأصول يتم امتصاصها على الفور في قيم الودائع الاستثمارية، الأمر الذي يقلل خطر تعرض المصرف الإسلامي للأزمة. بهذا التنوع في جانب الخصوم والأصول تكون البنوك الإسلامية أقرب إلى البنوك الشاملة التي تقبل الودائع، وتمنح التمويلات، وتستثمر في الأسهم والصكوك وتقدم خدمات التأمين والسمسرة والوكالة.

من خلال الجدول والمنحنى البياني الثاني: نجد أن الأزمة أثرت على كل البنوك. بمختلف أحجامها إلا أن البنوك التقليدية الكبيرة كانت الأقل استقراراً طيلة فترة الدراسة، وعدم استقرارها يعود بالأساس إلى طبيعة عملها من المتاجرة بالمشتقات المالية عالية المخاطر، والمتاجرة بالديون والمساهمة في الشركات الأجنبية التي كان للأزمة المالية أثر كبير عليها، أما استقرار البنوك الإسلامية الكبيرة مقارنة بالصغيرة، فيعزى إلى بيت التمويل الكويتي (البنك الإسلامي الوحيد الكبير) الذي انتهج سياسة تحفظية تستهدف بشكل رئيسي تعزيز المركز المالي وبناء مخصصات كافية لمواجهة أي تداعيات أو إفرازات للأزمة، إضافة إلى المحافظة على معدل من النمو المستقر والأداء المتوازن لكافة الأنشطة والأعمال، وذلك وفقاً لتوصيات رئيس مجلس إدارة البنك الذي أشار إلى أن البنك يحرص على أن تكون هذه المخصصات كافية بشكل يغطي أي مخاطر أو مطالب محتملة في الوقت الراهن ومستقبلاً.

بالإضافة إلى أن كبر حجم المصرف يدعم إمكانياته وقدراته في إدارة المخاطر (التنوع في المحفظة المالية، تكوين مخصصات كافية لمواجهة الأخطار المحتملة، الضمانات والرهون، التأمين التكافلي، الالتزام بمعايير الرقابة الدولية، نظام المشاركة والمرابحة)، ويؤدي إلى خفض تكاليف العمليات في ظل وفورات الحجم، إضافة إلى تنوع قاعدة الودائع وزيادتها وتوسيع نطاق أجلها، وتوسيع أسواق العملاء على اختلاف أهدافهم الإيداعية والاستثمارية، ومواكبة متطلبات التحديث للبنية التكنولوجية والتقنية والبشرية بشكل أفضل مما هي عليه في حال المصارف الصغيرة.

أما تفوق البنوك التقليدية الصغيرة بعد الأزمة، فيعود بالأساس للبنك الأهلي الكويتي (البنك التقليدي الوحيد الصغير) الذي يعتبر من المصارف الكويتية التي تحافظ على مسيرة مستقرة من النمو والربحية، نتيجة رفعه دوماً لشعار الأداء المتحفظ والتوسع المدروس، وتنعكس شعاراته على أدائه المالي كونه ذو قدرة كبيرة على توليد أرباح قوية بمقابل محدودة انكشافه على الأسواق الخطرة، وابتعاده على التعامل مع العملاء المتعثرين، فقد حقق بنك الأهلي الكويتي تفوقاً لافتاً في السنوات التي أعقبت اندلاع الأزمة المالية العالمية، حيث برز بنك الأهلي الكويتي عقب ذلك كأبرز وأفضل المصارف الكويتية أداءً في سنة 2013، حيث نمت أرباحه بنسبة 18% لتبلغ قيمة اثنين وثلاثين مليون دينار كويتي، برغم التفوق الكبير الذي أبرزه بنك الأهلي الكويتي والنتائج الإيجابية التي تمكن من تحقيقها، إلا أنه مثله مثل بقية المصارف الكويتية

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

عانى من إفرازات الأزمة المالية العالمية كضعف البيئة التشغيلية ومحدودية فرص تمويل المشروعات الحكومية الكبيرة، وإلتهاام المخصصات الاحترازية والعامه جزءاً معتبراً من أرباحه، لكنه حرص على التعامل مع هذه السلبيات بحنكة حيث حرص على استبدال الأصول المرتفعة المخاطر بأصول أفضل منها ذات مستوى مخاطرة مقبول، حيث تدنت إلى أقل من 2% نسبة القروض المتعثرة لديه، وكما عمل في نفس الوقت على تخفيض تكلفة الأموال، مما جعله المصرف صاحب أعلى معدل لكفاية رأس المال في الكويت، إذ يقترب من حدود 26%، ويتطلع بنك الأهلي الكويتي إلى تحقيق المزيد من النمو في السنوات القادمة مع تحسن تدريجي في البيئة التشغيلية بالكويت وفي الأسواق المجاورة¹⁷.

الخاتمة:

خلصت الدراسة التي قمنا بها إلى إبراز تأثير البنوك الإسلامية الكويتية المدرجة في البورصة بإفرازات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 رغم التزامها بالمبادئ والأسس التي أقرتها الشريعة الإسلامية، وظهر ذلك جلياً من خلال الإنخفاض الملحوظ في مستوى نمو وتطور أدائها، لكن ما يمكن الإشارة إليه هو أن الدراسة كشفت أن البنوك الإسلامية الكويتية كانت أقل تأثراً مقارنة بنظيراتها التقليدية، حيث انحصر تقريباً جل التأثير السلبي للأزمة المالية لسنة 2008 على البنوك التقليدية في البداية، لكن سرعان ما انتقل إلى البنوك الإسلامية نظراً لتضرر الاقتصاد الحقيقي بالكويت جراء التباطؤ الاقتصادي الذي أعقب الأزمة المالية. يمكن إرجاع خلفية تأثير البنوك الإسلامية الكويتية بالأزمة المالية إلى جملة من الأسباب، منها أسباب مباشرة تتعلق بالقنوات التي من خلالها توجه هذه البنوك استثماراتها الفعلية، ومدى ارتباط تلك القنوات بالمصارف التقليدية، ومدى تأثير استثماراتها بالوضع الاقتصادي والمالي المحلي والعالمي، ومنها أسباب غير مباشرة تتصل بالدوافع التي تضغط على المصارف الإسلامية الكويتية قصد التخلي عن خصوصيتها وصيغها التمويلية الخالية من الفائدة، واللجوء إلى توظيف أموالها بطرق مشابهة لطرق التمويل التقليدية، مما يجعلها عرضة لجميع أنواع المخاطر والمشاكل التي تواجه النظام المالي التقليدي.

- في الأخير يمكن تلخيص مختلف النتائج والاقتراحات التي توصلنا إليها من خلال الدراسة التي قمنا بها في النقاط التالية:
- إن البنوك الإسلامية بالرغم من كونها أكثر استقراراً مقارنة بالبنوك التقليدية، إلا أنها ليست بمنأى عن الصدمات والأزمات المالية خاصة عندما تتجاوز هذه الأخيرة إطارها المالي وتنتقل إلى القطاع الحقيقي، الأمر الذي يستدعي المزيد من الحيطة والحذر، ويستلزم المزيد من الجهود بغية تطوير أدوات وبناء استراتيجيات جديدة لإدارة المخاطر الحديثة وكفيلة بتمكين البنوك الإسلامية من لعب الأدوار الأولى محلياً ودولياً في مجال ضمان وتعزيز الاستقرار المالي، والتحوط من الأزمات المالية والحيلولة دون تكرارها؛
- حث وتشجيع البنوك المركزية بالدول العربية والإسلامية بتعميم تجربة المصارف الإسلامية في أقاليمها الجغرافية، والتخلي عن تجربة المصارف الربوية التي كانت سبباً في العديد من الأزمات المالية؛
- تدعيم وتفعيل القطاع المصرفي الإسلامي بالسهر على محاولة تطبيق كل صيغ الصيرفة الإسلامية، كونها في الوقت الحالي تقتصر في أحسن الأحوال على تطبيق صيغة واحدة أو اثنتين، حتى في عقر دار الدول الإسلامية، حيث تساهم كل صيغة على مستواها في الاستقرار وتفاذي حدوث الأزمات المالية، فالاستصناع يساهم في تنمية القطاع الصناعي، وصيغة السلم في تنمية القطاع الزراعي، وصيغة الإجارة في تنمية القطاع الخدماتي، وكذا السهر على تقليص اندفاع بعض مؤسسات التمويل الإسلامية نحو الاستثمار في الأدوات الشبيهة بالتقليدية، والابتعاد عن العقود الصورية والتوجه نحو الاستثمارات في الأصول الحقيقية؛

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

- حرص المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية على تشجيع سبل البحث العلمي في المالية الإسلامية، والعمل على تبني وتطبيق مختلف نتائج وتوصيات المؤتمرات والمجامع العلمية في العالم الإسلامي وخارجه، وكذا السهر على عقد الدورات التدريبية للتعريف بالصناعة المالية الإسلامية، قصد اغتنام الفرص التي تمنحها التصدعات التي ظهرت في الاقتصاد الربوي السائد وحمل رسالة التمويل الأخلاقي الذي أصبح في رأي الكثير من المختصين الأدوات المثلى للتخفيف من وقعت الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي، وأضعفت كثيرا من المؤسسات والشركات العالمية الكبرى؛

- السعي إلى إنشاء سوق مالية إسلامية حرة ومستقلة للعالم الإسلامي، وقيام المصارف الإسلامية بتشجيع عمليات الدمج فيما بينها، وتفعيل دور التعاون البناء بين المؤسسات المالية الإسلامية وتشكيل مجموعات اقتصادية فعالة فيما بينها للتعامل مع مشاكل ومعوقات هذه المؤسسات لتمكين من إدارة الأزمات؛

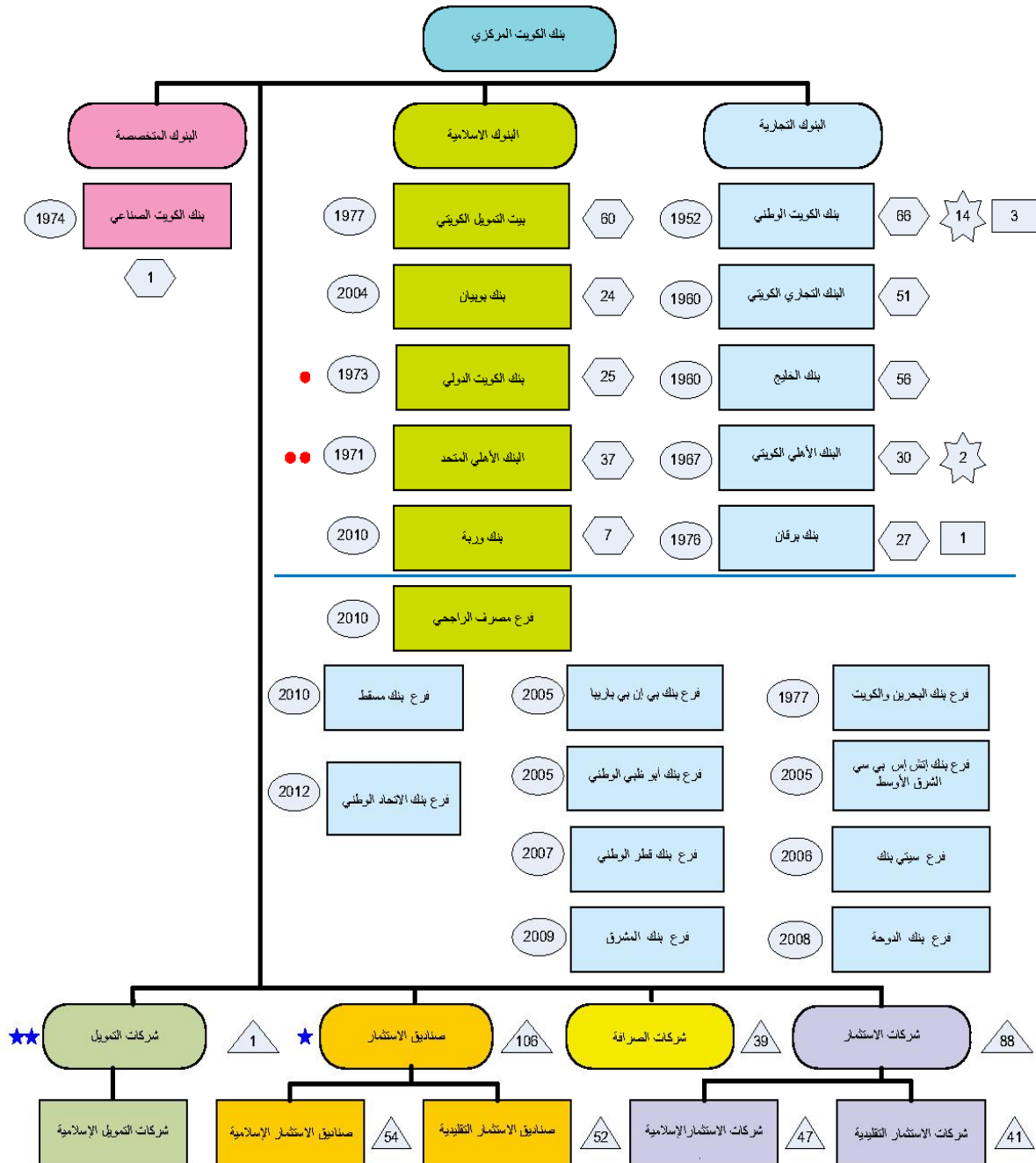
- لا بد في الوقة الحالي وفي ظل العولة المالية العالمية على المصارف الإسلامية حوض المغامرة العالمية وسعيها لحمل رسالة التمويل الأخلاقي خراج قواعدها المعتادة، كما من الضروري عليها التفكير جدياً في تنوع مصادر تمويلها عن طريق استقطاب مصادر خارجية أيضا، كجذب الصناديق السيادية، بالإضافة لجذب صناديق التقاعد العالمية كالأمركية والاوربية والعمل على تسويق منتجات التمويل الإسلامي لها، وعلى رأسها الصكوك. مع ضرورة السهر على سن قوانين وتشريعات جديدة تسهل من دخول تلك الصناديق إلى السوق المالية العربية، مع تهيئة تلك الأسواق لطرح منتجات تمويل إسلامية جديدة ومتنوعة كالصكوك الهجينة والمشتقات الإسلامية لجذب تلك الصناديق العالمية خاصة مع وجود منافسة قوية من اسواق مالية ناضجة كالسوق الماليزية والسنغافورية، وتفعيل التعامل بمختلف صور الصكوك الإسلامية، كصكوك المراجعة للآمر بالشراء، وصكوك الاستصناع، وصكوك السلم، وهكذا بالنسبة لبقية الصيغ، مع الالتزام التام بضوابطها الشرعية، لما لها من دور فعال في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، خصوصا المتعثرة منها، الأمر الذي يساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي والتخلص تدريجاً من الأزمة المالية؛

- تأقلم المصارف الإسلامية مع الواقع وتبني أساليب وإجراءات فعالة للسيطرة على المخاطر التي تتلاءم وطبيعة نشاطها، وكذا محاولة إيجاد أساليب للسيطرة على هذه المخاطر والتقليل من أثرها، بحيث تمكن هذه الأخيرة لتصبح بديلا واقعا وحقيقيا عن المصارف التقليدية؛

- قيام الحكومات والبنوك المركزية باتخاذ القرارات الاستراتيجية لدعم المؤسسات المالية الإسلامية بالفائض المطلوب، والقيام بالمشاريع الصناعية والزراعية الكبرى لتنشيط السوق وتحريك عجلة الإنتاج والاستهلاك وزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة.

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

الملحق رقم: 01



- سنة التأسيس □ عدد مكاتب التمويل في الخارج ☆ عدد فروع البنك في الخارج ● البنك العقاري الكويتي تحول إلى بنك إسلامي في يوليو 2007 تحت مسمى بنك الكويت الدولي ●● بنك الكويت والشرق الأوسط تحول إلى بنك إسلامي في مارس 2010 تحت مسمى البنك الأهلي المتحد ★ انتقلت مسؤولية الرقابة والإشراف على صناديق الاستثمار إلى هيئة أسواق المال اعتباراً من 13/9/2011 ★★ شركات التمويل (ابتداءً من ديسمبر 2013)
- عدد الشركات العاملة والمسجلة لدى بنك الكويت المركزي ▲ عدد فروع البنوك المحلية العاملة داخل دولة الكويت (بإستثناء المراكز الرئيسية) △

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

الهوامش:

¹ رياض الفرس: "الأزمة المالية وإنقاذ شركات الاستثمار"، مقال نشر بجريدة النهار الكويتية، ملف الكتروني متوفر على الرابط (<http://www.cba.edu.kw/reyadh/104.doc>)، تاريخ التصفح: 2013/11/25، ص. 02.

² فريد كورتل: "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية"، مداخلة في المؤتمر الدولي: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، يومي: 13-14 مارس 2009، جامعة الجنان/لبنان، ص. 14.

* يمثل سعر الخصم السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إقراض البنوك التجارية والمؤسسات المالية.

³ محمود عبد الجواد: "الكويت تدعم القطاع المصرفي"، مقال الكتروني منشور بوكالة الأنباء العالمية رويترز (reuters) على الرابط: (<http://ara.reuters.com/article/businessNews>)، تاريخ التصفح: 2013/11/27.

** من العينة محل الدراسة تم استبعاد بنك وربة لأنه حديث النشأة (2009)، وكذا بنك الكويت والشرق الأوسط والذي تحول حديثاً إلى بنك إسلامي (أفريل 2010)، والذي أصبح يسمى بالبنك الأهلي المتحد، في حين تم اعتماد بنك الكويت الدولي كبنك إسلامي رغم تحوله للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بداية من عام 2007.

*** تم اعتماد البنك التجاري الكويتي في صف البنوك التقليدية، إلا أنه يجدر بنا الإشارة إلى أنه تحول مؤخراً إلى بنك إسلامي (سنة 2014).

⁴ صندوق النقد الدولي: "الآفاق الاقتصادية والتحديات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي"، الرياض، المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2013، ص. 18.

* تم استبعاد 12 فرعاً لبنوك اجنبية في الكويت بإجمالي أصول مجمعة 2.5 بليون دينار كويتي أي ما نسبته 0.8 بالمئة .

⁵ بنك الكويت المركزي: "تقرير الاستقرار المالي لسنة 2014"، مكتب الاستقرار المالي، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (<http://www.cbk.gov.kw/ar>)، تاريخ التصفح: 2015/07/25، ص. 02.

⁶ The Islamic Financial Services Board: "Islamic financial services industry, stability report", Downloadable electronic report on the link : (<http://www.ifsb.org/sec03.php>), 2013, P. 26, Date of consultation: 11/12/2013.

* القانون رقم (30) لسنة 2003 الخاص بالنقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، يكمل القانون رقم (32) لسنة 1968، حيث يضيف في بابه الثالث قسم عاشر عنوانه: البنوك الإسلامية.

⁷ مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية: "مؤتمر التحول إلى الخدمات المالية الإسلامية يؤكد تعاضد النشاط الاستثماري الإسلامي"، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (<http://www.kantakji.com>)، تاريخ التصفح: 2013/12/25.

⁸ المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية: "مطلوب إنشاء مجلس أعلى للبنوك الإسلامية في الكويت"، مقال الكتروني منشور بجريدة الوطن الكويتية على الرابط (<http://alwatan.kuwait.tt>) بتاريخ: 2013/05/25، تاريخ الاطلاع: 2013/12/15.

⁹ International Monetary Fund: "Regional economic outlook, middle east and central Asia", Downloadable electronic report on the link: (<http://www.imf.org>), October 2009, P. 10, Date of consultation: 15/12/2013.

¹⁰ إبراهيم عبد الحليم عباده: "مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص. 19.

¹¹ Zeynep Holmes, Surinder Kathpalia : "islamic finance outlook 2014 edition", Standard & Poor's ratings services, McGraw-Hill, USA, january 2014, P. 16-17.

* الاستثمارات المتاحة للبيع هي التي لا يصعب تحديد قيمتها العادلة، وهي غير تلك المخصصة للمتاجرة، كمثال عليها شراء الشركات لحصص في شركات مدرجة من دون أن يكون في نيتها بيعها سريعاً بهدف تحقيق أرباحاً من ورائها.

دراسة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أداء واستقرار البنوك الإسلامية الكويتية

* كما حدث بينك الهلال الإسلامي هذه السنة والذي يعود إلى تراجع أرباح المصرف عن العام 2014 مقارنة بالسنة التي قبلها ليصل من 442 مليون درهم إلى 90 مليون درهم بنهاية 2014، وقد أعلن مصرف الهلال عن تعيين رئيساً جديداً للمصرف وتعيين أعضاء مجلس إدارة جدد مشهود لهم بالخبرة اللازمة لقيادة دفة المصرف إلى بر الأمان.

¹² خالد المقدادي: "المصارف الإسلامية بالخليج تعاني من أزمة انخفاض أسعار النفط"، مجلة الصيرفة الإسلامية، 23 أوت 2015، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (<http://www.islamicbankingmagazine.org>)، تاريخ التصفح: 2015/10/30.

¹³ سامر فخري عبيدات: "محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية دراسة تطبيقية"، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ملف الكتروني تم تحميله على الرابط (<http://iefpedia.com>)، ص. 12، تاريخ التصفح: 2014/01/25.

* Risk Adjusted Return On Capital.

¹⁴ Edward I. Altman : "Revisiting credit scoring models in a Basel 2 environment", new york university salomon center, leonard n. stern school of business, 2002, P. 2-3.

¹⁵ Max L. Heine : "Predicting financial distress of companies: revisiting the z-score and zeta models", New York University Stern School of Business, July 2000, Downloadable from: (<http://pages.stern.nyu.edu/~ealtman/Zscores.pdf>), P. 18, Date of consultation: 28/01/2014.

¹⁶ John Boyd, Gianni De Nicolò, Abu Al Jalal : "Bank risk taking and competition revisited: new theory and new evidence", The International Monetary Fund, Working Paper No. 06/297, December 2006, Downloadable from: (<http://www.imf.org>), P. 30, Date of consultation: 05/02/2014.

* إن القيم المحسوبة لـ z-score كانت ربع سنوية، وهو من شروط تطبيق هذا النموذج، بينما المعروضة في الجدول فهي متوسط القيم لكل سنة، بينما عرضنا الشكل بالقيم الفصلية، حتى لا نثقل البحث بالجدول.

* نسبة الرافعة (Gearing Ratio) أي نسبة الالتزامات إلى رأس المال وحقوق الملكية التي تجاوزت قبل حدوث الأزمة 30 أو 50 مرة، بينما النسب الآمنة من المفترض ألا تتجاوز في أسوأ الأحوال 3:1 أو 5:1.

¹⁷ قناة الأعمال وأخبار المستهلك (CNBC): "البنك الأهلي الكويتي: عنوان الأداء المتحفظ والتوسع المدروس"، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (<http://www.cnbcArabia.com>)، تاريخ التصفح: 2014/02/12.